الاقتصادية
AL-IQTISSADIYA
صحيفة أسبوعية اقتصادية

السنة التاسعة عشرة ـ العدد /٥٣٧/ ٢١ تموز ـ يوليو ٢٠٢٤
Issue No.537 - 21 of July 2024

المنتجات الزراعية متوقفة في الحدود الأردنية والحكومة بدور «المتفرج»!!

يشهد تصدير المنتجات الزراعية عرقلة ملحوظة ومفتعلة على الحدود الأردنية من خلال توقيف برادات تلك المنتجات لأيام طويلة من دون توضيح الأسباب من الجانب الأردني، إذ تصل فترة توقيف البرادات لعشرة أيام، والتي تسهم بإتلاف المنتجات وخسارة التجار المصدرين من دون مساهمة حكومية وتحرك سريع لحل تلك المعضلة ومساعدة المزارعين والتجار والتي تتكرر سنوياً.

وانخفض عدد برادات المنتجات الزراعية للخضر والفواكه نتيجة العرقلة على الحدود الأردنية لمصلحة البرادات الأردنية، فتقوم الجهات الأردنية بتشجيع التصدير الأردني للخضر والفواكه وتصديرها للدول الأخرى، وتعاكس التصدير السوري لهذه المنتجات، بحسب ما أشار إليه عضو لجنة سوق الهال محمد العقاد في حديثه لـ«الاقتصادية».

ص ١٦

السكن حلم بعيد المنال.. والوزارة تعمل على ترتيب أوراقها

وزير الأشغال العامة والإسكان لـ«الاقتصادية»: عمليات بيع وهمية.. ودفاتر بين شراء وبيع من شخص لآخر!

يسعى المواطن السوري وخاصة شريحة الشباب لتأمين مسكن العمر، واقع صعب والمأمول فيه اقترب من المستحيل، فمشكلة العقارات عموماً قديمة تراكمية متشعبة، ومن الظلم تحميلها لجهة بمفردها، أو لحقبة زمنية بمعزل عن سابقاتها، هذه المشكلة عمّقتها الحرب، وزادتها قسوة وأخّرتها خطوات كانت قد سارت بها قدماً قبل ١٣ عاماً، وما تعرضت له البنية العقارية بشقيها (الخاصة والعامة) من خسائر كبيرة ودمار يحتاج إلى عقود من العمل الحثيث لترميم فاقده، مع شحّ وتوقف مصادر التمويل، فما الذي يتم العمل عليه حالياً في الشأن الأكثر أهمية للمواطن؟ حيث تأمين المنزل أهم أسس الاستقرار الاجتماعي، وبالتالي الاقتصادي، ومن هنا تنبع ضرورة تضافر جهود الجميع لإيجاد الحلول بناءً وتسعيراً، وهذه مسؤولية جهات عدة خلافاً لما هو معتقد شعبياً بأنها على عاتق وزارة الإسكان بمفردها.

تحت ظروف استثنائية متعددة مستويات الصعوبة، لم تتوقف وزارة الأشغال العامة والإسكان عن العَمل والإنجاز، محققة نسب تنفيذ متفاوتة بين ٣٠ بالمئة و٧٠ بالمئة، إضافة لتسليم ٤٠ ألف شقة سكنية في السكن الشبابي والعمالي خلال سنوات الحرب، وتذليل أغلبية العقبات أمام ما تبقى من مشاريع متعثرة، إضافة لإنجاز أبنية الشريحة الأولى من متضرري الزلزال بنسبة ١٠٠ بالمئة وللثانية ٧٠ بالمئة، في حين تقوم شركاتها بتنفيذ نحو ألف مشروع بخطة إنتاجية ٥٠٠ مليار ليرة، كل ذلك مع جهود جبارة في إعادة بناء الخطط وتصحيح المفاهيم، وإرساء أسس متينة للقادم، كي يكون الإنجاز بالشكل الأمثل والأسرع في مرحلة إعادة الإعمار، فبلغت مناطق التطوير العقاري المحدثة الجاهزة للتنفيذ ٢٧ منطقة، بدأ العمل بإحداها في حمص وأخرى قيد الانطلاق بريف دمشق، مع ضبط عمل الجمعيات السكنية، إضافة لمشاريع شراكة مع القطاع الخاص والدول الصديقة هي الآن بمرحلة تبادل الأفكار لتذليل عوائق العقوبات والأسعار.

حوار موسّع أجرته «الاقتصادية» مع وزير الأشغال العامة والإسكان المهندس سهيل عبد اللطيف، تناول محاور عدة تم طرحها كما يتناولها ويتساءل حولها المواطن السوري، أجاب عنها الوزير بمسؤولية وواقعية وشفافية.

ص ٢-٤

هل أمانة الخبز ستصل لمستحقيها؟

توفير في كميات الخبز والدقيق والقمح وتقليل الهدر

في الوقت الذي تتركز فيها الجهود الحكومية نحو تقديم التوضيحات عن آلية الدعم الجديدة بتحويلها إلى نقدي، وأخذ رؤية الحكومة بعين الاعتبار من قبل الجهات كافة بما فيها المواطنون، يأتي دور وسائل الإعلام كحالة متوازية ومساوية من حيث الأهمية في تبيان وشرح هذه الخطوات التي باتت تأخذ الكثير من التأويلات والتفسيرات غير الواضحة لدى الكثير، التحول من دعم السلع للنقد يحمل أوجهاً عدة، لتأتي التأكيدات من قبل وزيري المالية والشؤون الاجتماعية باقتصاره على الخبز مبدئياً، فيما تلاها حوار وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية الدكتور سامر الخليل في لقائه الأخير الذي أتى مكملاً لحلقة الدعم، بتأكيده على أن الحكومة لن تدخر أي جهد لإيصال الدعم إلى مستحقيه وبكل الطرق، مع التزامها المطلق بأشكال الدعم القائم على مستوى التربية والتعليم والصحة والكهرباء والماء والخبز.

وحوار وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك محسن عبد الكريم الذي أوضح أن الحكومة اعتمدت منذ فترة من الزمن تحديد المستهدفين الذين يستحقون الدعم، وعدد بطاقات الأسر تتجاوز ٤،١ ملايين، وحول المبالغ النقدية التي ستصل لحساب صاحب حق الدعم عبر حسابه المصرفي هي الفارق بين سعر ربطة الخبز المحدد وبين فارق التكلفة النهائية الذي سيصل إليه سعر ربطة الخبز.

ومن جهته بين وزير الاتصالات والتقانة المهندس إياد الخطيب أن منصة الدعم النقدي ستكون جاهزة خلال الأشهر الثلاثة القادمة و أن دور الوزارة في عملية تحويل الدعم الحكومي إلى نقدي هو تأمين البنية التحتية الكاملة من الناحية التقنية للتحول الرقمي.

ص ٦-٧

أساتذة اقتصاد: قبل الدعم.. المطلوب بيانات شفافة وإصلاح الرواتب والأجور

ص ٨-٩

٢٠٠ مشروع قيد الترخيص والتنفيذ باستطاعة ٣٠ ميغاواط

الطاقات المتجددة.. مقومات ضخمة واستثمار لايزال في بداياته

مقومات ضخمة تمتلكها سورية في مجال الطاقات المتجددة من حيث الموقع والمناخ، ويؤدي تسخيرها بالطريقة الصحيحة ليس فقط إلى تغيير مشهد الطاقة في سورية بل إلى التأثير في سوق الطاقة، لكن الطريق لاستغلال هذه الطاقات محفوف بالتحديات نظراً لضعف التمويل والتكلفة المرتفعة لها والتي تحتاج إلى ميزانيات طائلة.

وعلى الرغم من هذه الصعوبات فإن الاهتمام والتشجيع على الاستثمار فيها مستمر وصدر العديد من المراسيم والقرارات المهمة بما يدعم رؤية وزارة الكهرباء لتحقيق إستراتيجية الطاقات المتجددة لإنتاج ٤ آلاف ميغاوات حتى عام ٢٠٣٠.

«الاقتصادية» طرحت موضوع الاستثمار في الطاقات المتجددة مع معاون مدير عام المركز الوطني لبحوث الطاقة للشؤون العلمية الدكتور يونس علي الذي شرح واقع الطاقات وإنتاجيتها الحالية والخطط التي تعمل الوزارة على تنفيذها.

وصدرت العديد من التشريعات والقرارات لتحفيز الاستثمار في مجال الطاقات المتجددة، وتحقيق إستراتيجية الوزارة حتى عام ٢٠٣٠ لإنتاج ٤٠٠٠ ميغاواط، منها ٢٥٠٠ ميغاواط مشاريع كهروضوئية و١٥٠٠ مشاريع كهروريحية، سيتولى القطاع الخاص مهمة تنفيذ الجزء الأكبر من هذه المشاريع نظراً للمرونة التي يتمتع بها هذا القطاع وقدرته على تأمين السيولة اللازمة إذ يقدر حجم التمويل اللازم لهذه الإستراتيجية بنحو |٣،٥| مليارات دولار.

وهناك توجه لتطوير عمل صندوق دعم الطاقات المتجددة وزيادة نسبة مساهمته للتشجيع على الاستفادة من تطبيقات الطاقات في جميع القطاعات ولاسيما القطاعات الإنتاجية الزراعية والصناعية.

ص ١٠-١١

مشاريع تعيد الألق والحياة لحلب العاصمة الاقتصادية للبلاد

ص ١٢-١٣

هل استثمرنا في طاقاتنا الحيّة كما استثمرت دول كثيرة في طاقاتها الميتة؟!

ص ١٧

في مؤشرات «الاقتصادية».. تذبذبات حادةً في تداولات الدولار مقابل الين الياباني واليوان الصيني

ص ١٨-١٩

السكن حلم بعيد المنال.. والوزارة تعمل على ترتيب أوراقها

إلغاء اكتتاب المتأخرين عن سداد الالتزامات المالية!

وزير الأشغال العامة والإسكان لـ«الاقتصادية»: شركاتنا تنفذ ٩٩٧ مشروعاً بخطة إنتاجية ٥٠٠ مليار ليرة

عمليات بيع وهمية.. ودفاتر بين شراء وبيع من شخص لآخر ولا توجد أراض بل هي على الورق!

■ شادية إسبر- تصوير: طارق السعدوني

يسعى المواطن السوري وخاصة شريحة الشباب لتأمين مسكن العمر، واقع صعب والمأمول فيه اقترب من المستحيل، فمشكلة العقارات عموماً قديمة تراكمية متشعبة، ومن الظلم تحميلها لجهة بمفردها، أو لحقبة زمنية بمعزل عن سابقاتها، هذه المشكلة عمّقتها الحرب، وزادتها قسوة وأخّرتها خطوات كانت قد سارت بها قدماً قبل ١٣ عاماً، وما تعرضت له البنية العقارية بشقيها (الخاصة والعامة) من خسائر كبيرة ودمار يحتاج إلى عقود من العمل الحثيث لترميم فاقده، مع شحّ وتوقف مصادر التمويل، فما الذي يتم العمل عليه حالياً في الشأن الأكثر أهمية للمواطن؟ حيث تأمين المنزل أهم أسس الاستقرار الاجتماعي، وبالتالي الاقتصادي، ومن هنا تنبع ضرورة تضافر جهود الجميع لإيجاد الحلول بناءً وتسعيراً، وهذه مسؤولية جهات عدة خلافاً لما هو معتقد شعبياً بأنها على عاتق وزارة الإسكان بمفردها.

تحت ظروف استثنائية متعددة مستويات الصعوبة، لم تتوقف وزارة الأشغال العامة والإسكان عن العمل والإنجاز، محققة نسب تنفيذ متفاوتة بين ٣٠ بالمئة و٧٠ بالمئة، إضافة لتسليم ٤٠ ألف شقة سكنية في السكن الشبابي والعمالي خلال سنوات الحرب، وتذليل أغلبية العقبات أمام ما تبقى من مشاريع متعثرة، إضافة لإنجاز أبنية الشريحة الأولى من متضرري الزلزال بنسبة ١٠٠ بالمئة وللثانية ٧٠ بالمئة، في حين تقوم شركاتها بتنفيذ نحو ألف مشروع بخطة إنتاجية ٥٠٠ مليار ليرة، كل ذلك مع جهود جبارة في إعادة بناء الخطط وتصحيح المفاهيم، وإرساء أسس متينة للقادم، كي يكون الإنجاز بالشكل الأمثل والأسرع في مرحلة إعادة الإعمار، فبلغت مناطق التطوير العقاري المحدثة الجاهزة للتنفيذ ٢٧ منطقة، بدأ العمل بإحداها في حمص وأخرى قيد الانطلاق بريف دمشق، مع ضبط عمل الجمعيات السكنية، إضافة لمشاريع شراكة مع القطاع الخاص والدول الصديقة هي الآن بمرحلة تبادل الأفكار لتذليل عوائق العقوبات والأسعار.

حوار موسّع أجرته «الاقتصادية» مع وزير الأشغال العامة والإسكان المهندس سهيل عبد اللطيف، تناول محاور عدة تم طرحها كما يتناولها ويتساءل حولها المواطن السوري، أجاب عنها الوزير بمسؤولية وواقعية وشفافية.

السكن ليس من اختصاصنا وحدنا!

■ الجميع يضع مشكلات قطاع السكن على كاهل وزارة الأشغال العامة والإسكان، ما مسؤولياتها إزاء مشكلات تتفاقم؟

■ ■ بموجب القانون رقم ١٧ لعام ٢٠١٦ تم إحداث وزارة الأشغال العامة والإسكان لتحل محل وزارتي «الأشغال العامة و«الإسكان والتنمية العمرانية»، وهي تُعنى بشكل رئيس بثلاثة محاور، الأول هو التخطيط بمستويين مكانيين الإقليمي والعمراني، والثاني الإسكان بشقيه العام والتعاوني إضافة للتطوير العقاري، في حين يُعنى الثالث بالأشغال العامة ويتضمن الشركات الإنشائية ونقابة المقاولين المرتبطة، مع الإشراف على نقابة المهندسين، وكي نذهب إلى إستراتيجية عمل ممنهجة وصحيحة وجب التوضيح أن السكن ليس من اختصاص الوزارة بمفردها، فهو عمل يتعلق بمواضيع وجهات عدة، والوزارة جزء منها، ففي العام ٢٠١٩ تم إعداد الإستراتيجية الوطنية للإسكان بمشاركة جميع الجهات المعنية كي تتم دراسة الموضوع بدقة ومنهجية، وألا يكون هذا الملف المهم عشوائياً، فالأمر يحتاج لأراض وتمويل ومخططات وقوانين وبيانات وغيرها من تفاصيل، لهذا تم عقد المؤتمر الوطني للإسكان وخرج بتوصيات، وأساس هذه الإستراتيجية أنها تعكس مهام الجهات المتعلقة بموضوع الإسكان.

أين نتجه؟!

■ ما محاور الاستراتيجية الوطنية للإسكان باختصار؟

■ ■ المحور الأول هو محور البيانات الذي يعتبر مهماً جداً لنعرف أين نتجه، ونحدد بدقة أين يمكن أن نحقق توازناً، وأين العجز والفائض، والثاني هو التخطيط الإقليمي، وتوجهاته نحو محاور التنمية ومناطق النمو لتحديد الصالحة لتكون سكناً أم لا، وتم إنجاز الخريطة الوطنية للسكن والإسكان، في حين يتعلق المحور الثالث بتأمين الأراضي، وله علاقة بالوحدات الإدارية، والمحور الرابع يتعلق بالتمويل الذي ناقشناه بورشة عمل نتج عنها مجموعة توصيات ومقترحات لإقرار خطط تمويل وقروض سكنية متطورة وبالتنسيق مع كل الجهات، وفي المحور الخامس المتعلق بتقنيات التنفيذ أعدت نقابة المهندسين مصفوفة البرامج التنفيذية، كما تم العمل على تحديث الكود السوري الهندسي للزلزال، والمحور السادس المتمثل بالأطر المؤسساتية، تتم مراجعة التشريعات ضمن خطة الحكومة، بما يحقق أهداف وغايات الاستثمار في مجال التطوير العقاري بالصورة الأمثل.

أبنية الشريحة الأولى لمتضرري الزلزال منجزة بالكامل وللثانية بنسبة ٧٠ بالمئة

التمويل عصب التنفيذ

■ السكن هو الهم الأكبر للمواطن، لماذا دائماً يواجه شبابنا صعوبة تأمين مسكن؟ دائماً هناك مشكلة إنجاز المشاريع وتأخر التسليم، لماذا؟

■ ■ أؤكد مرة أخرى أن السكن الاجتماعي ينفذ وفق برنامج حكومي، وهو سكن مدعوم، فالأراضي شبه مجانية وتقسيط لـ٢٥ عاماً، وللتوضيح أكثر فإن حصة القطاع العام من السكن كانت تُحدد في الخطط الخمسية، بمعنى عدد الشقق التي يجب أن تنفذ خلال خمس سنوات، وحصة القطاع العام بأكمله (التعاوني ومؤسسة الإسكان، والجهات العامة..) هي ١٢ بالمئة، ٧ بالمئة منها لمؤسسة الإسكان، ومن الضروري الانتباه إلى الإمكانيات المتوافرة، فعلى سبيل المثال تأخر تسليم المرحلة الأخيرة من السكن الشبابي – وهنا يجب الإشارة إلى أنه خلال الحرب تم توزيع أكثر من ٤٠ ألف شقة سكنية في ضواحي السكن الشبابي والعمالي بدمشق وحمص وحماة واللاذقية وطرطوس- والأعمال لم تتوقف أبداً، لكن تأخر تسليم المرحلة الأخيرة بسبب مشكلتين، تأمين الأراضي التي لم تكن موجودة عند الاكتتاب لهذه المرحلة، والثانية تكمن بالفجوة الكبيرة التي حصلت بين إيرادات المؤسسة وتكلفة التنفيذ، فجزء كبير من خطة التمويل يكون من الأقساط، وبالنظر إلى الارتفاع الكبير بالأسعار فإن قيمة الأقساط قليلة جداً مقارنة مع التكلفة، مع ملاحظة أنه في خطة التمويل توجد بعض الاستثمارات بالعقارات، وخلال الحرب لم تكن هناك حركة للعقارات، وهناك خطة استثمارية من الدولة كدعم للسكن الشبابي يصل إلى ٣٠ بالمئة، وخلال هذه الفترة كان من الصعب أن نرفع الأقساط بما يتناسب مع التكلفة، كل هذا مجتمعاً تسبب ببعض التأخير في التنفيذ وتسليم المرحلة الأخيرة.

بين ٣٠ - ٧٠ بالمئة!

■ ما نسب التنفيذ في مشاريعكم السكنية، وهل هناك تسليم مرتقب؟ وأين؟

■ ■ نسب التنفيذ في مشاريع السكن الاجتماعي هي متفاوتة، من ٣٠ بالمئة إلى ٧٠ بالمئة، بعض الضواحي الجديدة بدأ العمل بعد تأمين الأراضي وإضبارة التنفيذ، ونسب مقبولة قليلة تصل ببعض الضواحي إلى ٧٠ بالمئة وبعضها الآخر يقارب ١٠٠ بالمئة.

وبالنسبة لسكن المتضررين من الزلزال، هناك مرحلتان، المرحلة الأولى تعويض للشريحة B وهي (مالك لسكن مهدم يوم الزلزال في منطقة غير منظمة – مالك لسكن مهدم يوم الزلزال مخالف في منطقة منظمة). تم الانتهاء من تنفيذ كامل الأبنية التي كُلفت فيها الوزارة وهي منجزة بنسبة ١٠٠ بالمئة، وأصبحت جاهزة لتسليمها لأصحابها؛ الذين تقدموا بطلبات اكتتاب عبر مركز خدمة المواطن، واستكمال الإجراءات وفق تعليمات إدارة الصندوق. والعمل مستمر للمرحلة الثانية (الأبنية التي يتم تشييدها على أرض مجالس المدينة) للشريحة CB ونسب التنفيذ تصل إلى ٧٠ بالمئة، إذ سيتم التخصيص وفق طلبات الاكتتاب وقرارات مجلس إدارة الصندوق.

التمويل الغائب!

■ التمويل محور أساسي في إنجاز المشاريع على مستوى الوزارة، وأيضاً شراء الأفراد لمنازلهم، ماذا في واقع التمويل اليوم؟

■ ■ هذا المحور هو عصب التنفيذ، وهو الرافعة التي تحمل عمليات تنفيذ الضواحي والأبنية، وفي أغلبية دول العالم المصارف هي التي تعنى بتمويل مشاريع التطوير العقاري وتشييد الضواحي من خلال القروض التي تُعطى للمطور العقاري أو القروض التي تُعطى للمواطن كي يحصل على مسكن، لكن الحرب التي شنت على سورية أثرت كثيراً في هذا المجال، وبات صعباً على المصارف العاملة تنفيذ هذه السياسة، لكن الوزارة قامت مؤخراً بدراسة هذا الجانب مع كل المصارف المرتبطة بوزارة المالية، وأقامت ورشات عمل، وتم تحديد بدقة ما الأساليب التي يمكن أن تكون للتمويل في المستقبل.

مشكلة المتأخرين

■ مشكلة المتأخرين عن سداد الأقساط لأكثر من ٨ أشهر التي ظهرت بداية العام عند الانتقال إلى الدفع الإلكتروني، لنوضح أكثر الموضوع ومعالجته؟

■ ■ لنبدأ ببرنامج السكن الاجتماعي يتم تسديد الأقساط الشهرية من المكتتبين عن طريق المصرف العقاري لحساب المشروع في المؤسسة، لم يكن هناك حساب لكل مكتتب، كان هناك حساب واحد للبرنامج، وبالتالي لا يوجد تفصيل مدفوعات الفرد مباشرةً، وكان تدقيق المدفوعات للفرد يتم عند التخصيص، وتظهر المشكلة عند عدد محدد من المكتتبين، ويطبق عليهم قانون المؤسسة، من تأخر ٨ أشهر متواصلة عن الدفع يُفصل، وهذا موثق بالتعليمات الموجودة على الدفتر الذي كان بحوزة المكتتب ونصها واضح بنظام عمليات المؤسسة، ما حصل أن المكتتب كان يدفع للمصرف العقاري من دون مراجعة المؤسسة، أو متابعة القرارات والمراسيم المتعلقة، وبما أن الحالات التي كانت تظهر سابقاً فردية وبأعداد قليلة تفصل في كل تخصيص لم يأخذ الموضوع هذا الزخم، لكن عندما انتقلت المؤسسة مؤخراً إلى الدفع الإلكتروني، تم إدخال جميع البيانات، فظهرت أسماء المتأخرين عن السداد بالمدة القانونية دفعة واحدة، ومنهم من هو متأخر لسنوات طويلة، هؤلاء بحكم القانون ملغى اكتتابهم، وهذا الانقطاع عن السداد إثر في تلك المرحلة على عمليات تمويل التنفيذ.

مع أنه خلال سنوات الحرب كان يصدر كل عام إعفاء رئاسي للمتأخرين عن الغرامات وعن الدور، آخرها مرسوم يخص السكن الشبابي كان العام ٢٠١٦، والعمالي في العام ٢٠١٨، ومن سدد ضمن فترة الإعفاء التي منحتها المراسيم عاد حقه ولا مشكلة عليه، لكن من سدد خارج المدة عن طريق المصرف، ولم يراجع المؤسسة ظهرت مشكلته مع البدء بالدفع الإلكتروني، ولكيلا يخسر هؤلاء حقهم جرت دراسة الموضوع من مجلس إدارة المؤسسة بدقة، وقامت المؤسسة بحساب مبالغ التسوية وفق عدد أشهر التأخير، وإعداد قوائم، ووافقت رئاسة مجلس الوزراء على السماح لمن يرغب بتسوية وضع اكتتابه ضمن مدة لا تتجاوز نهاية تموز الجاري ويعود وضعه قانونياً كمكتتب، ويبدأ بعدها التسديد الشهري للأقساط.

الدفع إلكتروني

■ هل حُلت المشكلة نهائياً؟ أم إن المكتتب قد يواجه مشاكل لاحقاً عند التخصيص؟

■ ■ بعد أن أصبحت آلية الدفع إلكترونياً بات كل شيء مضبوطاً ومسجلاً في حساب كل مكتتب، ونعيد التوضيح بأنه لو لم تظهر هذه المشكلة (مشكلة الانقطاع عن تسوية القسط) عند البدء بالدفع الإلكتروني؛ كان المكتتب سيواجهها عند التخصيص، أما الآن فحلت المشكلة بشكل نهائي، ونحن اليوم أمام فرصة كمؤسسة أن نرتب أوراقنا وأرقامنا وأدوارنا، وفرصة أيضاً للمواطنين المكتتبين أن يرتبوا أوراقهم، وأن ينتبهوا ويتابعوا دائماً تعليمات المؤسسة وقوانينها الواضحة، ومراجعة فروعها والتدقيق

40 ألف

شقة سكن شبابي وعمالي سُلمت خلال الحرب

في حال أي التباس، من دون الرد على السماسرة أو بعض الموظفين ضعاف النفوس أو المكاتب العقارية، إذ كان لهؤلاء دور في خلق المشكلة عبر نصائح جانبية عشوائية، أدخلت المكتتب في الكثير من المشاكل لاحقاً.

قطاع الجمعيات يتعافى

■ الجمعيات السكنية مشاكلها كثيرة، ما دور الوزارة؟

■■ دور الوزارة هو إشرافي، وهي تطبق قانون التعاون السكني، لكن كل القرارات التي تخص الجمعيات مثل طريقة ومبلغ الدفع وشراء الأراضي والاستلام وغيرها، جميعها تؤخذ في الهيئات العامة لهذه الجمعيات ولا يستطيع أحد أن يتدخل بها، ويجب التركيز أن تكون هذه التفاصيل في ثقافة المواطنين عند التعامل مع الجمعيات، وأساس تكوين الجمعيات التعاونية السكنية هو تعاوني أهلي، والقرار بكل مفاصل الجمعية يعود إلى الهيئة العامة أو في حالة الجمعية لديها مشروع هو لهيئة المستفيدين، ولا لأحد من الوزارة أن يأخذ أي قرار في أي جمعية بخصوص عملها.

بيع وهمي!!

■ يتحدث الناس عن عمليات احتيال وضياع حقوق في الجمعيات السكنية، كيف يتم ضبط هذا الموضوع لكونكم الجهة المشرفة؟

■■ بسبب التراكم الطويل والكسل بعمل الجمعيات في السنوات الماضية، حدث الكثير من الخلل والركود والجمود، وكانت الإشكالية الأكبر حصول عمليات بيع وهمية كثيرة، وبيع وشراء الدفاتر التي تتنقل من شخص لآخر ولا توجد أراض بل هي على الورق، كما أن بقاء مجالس الإدارة في مناصبها لفترات طويلاً جعلتها تتصرف كمالكة للجمعية، وخلال السنوات الماضية عملت الوزارة على الموضوع، وتم تطبيق القانون في الدورة الانتخابية التي جرت عام ٢٠٢٠ والعام الجاري، وشهدنا مجالس جديدة، كما درست الوزارة أوضاع كل الجمعيات التي كان عددها ٣١٣٢ جمعية مشهرة على مستوى البلاد، وبدأنا المعالجة عبر حل الجمعيات التي ليس لها كيان كامل، ودمج الجمعيات المتعثرة مع جمعيات أقوى بموافقة هيئتي الجمعيتين، وأصبح لدينا الآن بعد التصفية والمعالجة بحدود ١٤٨٠ جمعية فقط، وعند ورود أي شكوى ضد أي مجلس إدارة تثبت صحتها نقوم على الفور بإسقاط المجلس، ولن يكون له الحق بأن يترشح مرة ثانية.

كما أن الوزارة أنشأت منصة هي قيد الإنجاز، وتم ربط كل الجمعيات بها، ما يسهل على الوزارة متابعتها والإشراف عليها بدقة ومرونة وسرعة أكبر.

الرقمنة لضبط التجاوزات!

■ ما العوامل التي تساعد على أن يأخذ هذا القطاع دوره؟

■■ إذا عدنا إلى أساس تكوين هذا القطاع أنه تعاوني، وأعضاء الهيئة هم أصحاب القرار، ومجلس الإدارة لا يتعدى دوره عن مجلس لتنفيذ قرارات الهيئة، بمعنى إلا يكون مكاتب للبيع والشراء أو للسمسرة على التنفيذ أو للتحكم.. إلخ، فإذا عدنا إلى الفكرة الأساسية لإنشاء هذا القطاع التعاوني يكون حينها قد تعافى بشكل كامل وأخذ دوره وانطلق، وأعتقد أنه في الوزارة بالعمليات المذكورة آنفاً والتوجه نحو الأتمتة والرقمنة قد تم تجاوز خطوات كبيرة بهذا الاتجاه.

٧٣ شركة تطوير عقاري.

■ الشراكة مع القطاع الخاص أين هي؟ وما أثرها في مستقبل السكن والإنشاءات؟

■■ قانون رقم (٣) لعام ٢٠٢٤ الذي يسهم في تنمية القطاع العام الاقتصادي، من خلال الشراكة بين القطاع العام والخاص مهم للغاية، وهو مرن جداً، ويعطي الجهات العامة مجالاً للقيام بشراكات في جزئيات ضمن الشركة، والشراكة مع القطاع الخاص بما يخص السكن له علاقة بالتطوير العقاري، وكان سابقاً في الوزارة هيئة التطوير العقاري التي أنشئت قبل الحرب، وخلال الحرب تم العمل تخطيطاً على إنشاء شركات ووصلنا إلى نحو ٧٣ شركة مرخصة للتطوير العقاري، ويوجد نحو ٢٧ منطقة تطوير عقاري محدثة جاهزة، فبعد صدور قانون الاستثمار رقم ١٨ لعام ٢٠٢١ كان لا بد أن تنضوي شركات التطوير العقاري تحت مظلة الاستثمار للاستفادة من مزايا هذا القانون، لهذا صدر القانون رقم ٢ لعام ٢٠٢٣ الذي أبقى الجانب الفني للتطوير العقاري بوزارة الأشغال العامة والإسكان، ونقل موضوع الترخيص والاستثمار إلى هيئة الاستثمار، وجرى الجمع بين ميزات القانونين لمصلحة التطوير العقاري، ما أعطى ميزات كبيرة للمطور العقاري، وبإمكان أي مطور عبر هيئة الاستثمار اختيار منطقة التطوير التي يريدها والبدء فيها، وفي حال كان لدى المطور منطقة جديدة يجري العمل على إحداثها عبر دارسة فنية من الوزارة.

■ مادامت الأرضية جاهزة، ما عوائق التنفيذ؟

27 منطقة تطوير محدثة تنتظر المطورين

■■ شركات المطورين العقاريين جاهزة، ومناطق التطوير جاهزة، والموضوع هو عند المطورين، عند تلك الشركات، عليها أن تتقدم وتبدأ العمل، وقد بدأ العمل فعلاً في منطقة تطوير بحمص منذ سنتين، والتحضير للانطلاق قريباً في منطقة محدثه بدمشق، والقانون سمح للجمعيات التعاونية السكنية أن تأخذ منطقة تطوير عقاري وتعمل فيها، وهذا باب من أبواب تأمين الأراضي للجمعيات.

نحو ألف مشروع إنشاءات تحت التنفيذ

■ الأشغال العامة جزء مهم وحيوي في عمل وزاراتكم، ما حجم العمل؟ وما حجم التنفيذ؟

■■ هذا الجانب يتمثل بالشركات الإنشائية العامة، كان يتبع للوزارة ٦ شركات إنشائية، جرى في عام ٢٠١٩ دمج شركة الدراسات المائية مع شركة الدراسات والاستشارات الفنية ومؤخراً صدر المرسوم ٩٨ للعام ٢٠٢٤ القاضي بإحداث «الشركة العامة للطرق والمشاريع المائية» لتحل محل «الشركة العامة للطرق والجسور» و«الشركة العامة للمشاريع المائية» والشركات الأخرى هي اختصاصية، وبعد صدور المرسوم وضعنا برنامجاً تنفيذياً للانتقال إلى دمج هاتين الشركتين على أرض الواقع، بما يحقق أهداف الدمج، والتوظيف الصحيح للخبرات الفنية المتخصصة والآليات والمعدات النوعية، إضافة إلى الاستثمار الأمثل لمقرات الشركات الإنشائية العامة التابعة للوزارة، ولتبقى هذه الشركات الذراع الفنية التنفيذية للدولة المتخصصة بتنفيذ المشاريع الكبيرة والنوعية. الشركات الإنشائية تنفذ كل الأبنية الإدارية للحكومة كما تشارك بالمناقصات التي تطرحها بعض الوحدات الإدارية، وعدد المشاريع التي تنفذها شركاتنا الإنشائية بالتحديد ٩٩٧ مشروعاً، وهي الآن تحت التنفيذ، والخطة الإنتاجية لهذه الشركات مجتمعة لهذا العام هي ٥٠٠ مليار ليرة سورية، ولضبط بيانات المشاريع الوزارة أنشأت الوزارة منصة فيها كل مشاريع هذه الشركات في كل الفروع وبكل المحافظات وبالتفصيل عن كل مشروع، وبذلك أصبحت متابعتهم أكثر سهولة.

العقوبات والأسعار

■ هل توجد مشاريع تشاركية بين الشركات التابعة للوزارة والقطاع الخاص؟

■■ بموجب القانون باستطاعة الشركات والمؤسسات التابعة للوزارة أن تقوم بهذه الشراكات، ويوجد أكثر من مشروع وهي في البدايات، كما أن عدداً كبيراً من الشركات من الدول الصديقة راجعت الوزارة، وجرى وضع عدة خطط، لكنها إلى الآن ما زالت في طور الدراسات وتبادل الأفكار، فالعائق الأساسي هو العقوبات على سورية، وهناك بعض الشركات تخشى أن تطولها هذه العقوبات، وعملياً أن آثار العقوبات والحصار لا تقل خطورة عن الآثار المدمرة التي خلفتها الحرب.

الاقتصادية Al-Iqtissadiya
تصدر عن الشركة العربية السورية للنشر والتوزيع
المنطقة الحرة ـ دمشق
www.iqtissadiya.com
Email: info@iqtissadiya.com

رئيس التحرير
وضاح عبد ربه

المشرف العام
عبد الفتاح العوض

مدير التحرير
هني الحمدان

المدير الفني
لارا عبد الكريم توما

المدير المسؤول
نبيل زريق

تصدر عن الشركة العربية السورية للنشر والتوزيع
المنطقة الحرة ـ دمشق
هاتف: ٠١١ـ ٣٠٦٥/٢١٣٧٤٠٠
فاكس: ٠١١ـ ٢١٣٩٩٢٨

هل أمانة الخبز ستصل لمستحقيها؟

وزير التجارة الداخلية: توفير في كميات الخبز والدقيق والقمح وتقليل الهدر

■ أمير حقوق

لاقى القرار عن تحويل الدعم لمادة الخبز إلى دعم نقدي أصداء إيجابية وخاصة في الأوساط الاقتصادية من الأكاديميين والباحثين والخبراء والمعنيين بالقطاع الاقتصادي، معتبرين هذه الخطوة أساسية وفعالة ومهمة لتحسين سياسة الدعم المتبعة، وللحدّ من الهدر في كميات الإنتاج وموادها، وأيضاً تقليل نسبة الفساد وضياع إدارة الموارد، وستحول مبالغ الدعم النقدي هذه إلى الحسابات البنكية للمواطنين وتتضمن هذه المبالغ قيمة التكلفة المضافة لربطة الخبز الواحدة عن سعرها الحالي.

٤،١ ملايين بطاقة

وفي لقاء إعلامي أوضح وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك محسن عبد الكريم علي أن الحكومة اعتمدت منذ فترة من الزمن تحديد المستهدفين الذين يستحقون الدعم، وعدد بطاقات الأسر تتجاوز ٤،١ ملايين، وحول المبالغ النقدية التي ستصل لحساب صاحب حق الدعم عبر حسابه المصرفي هي الفارق بين سعر ربطة الخبز المحدد وبين فارق التكلفة النهائية الذي سيصل إليه سعر ربطة الخبز.

وشرح الوزير علي أن سعر التكلفة الحقيقية اليوم لربطة الخبز تتراوح بين ٨٤٠٠ و٨٦٠٠ ليرة سورية حسب مدخلات الإنتاج وسعرها الحقيقي كالمازوت والخميرة والطحين وأجور اليد العاملة والمحروقات التي تستخدم في عملية الخبز، والهدف أن يصل الدعم لصاحبه ولصاحب الاستحقاق المباشر، ولكن سيكون سعر التكلفة مباشراً في المرحلة الأولى.

وبيّن أنه لا يمكن الوصول لحالة الطموح التي يتمناها في خدمة المواطن بالضرورة، ولكن يتم السعي بكل ما لديهم من وسائل وإمكانيات لخدمة هذا المواطن.

إيجابيات

وحول إيجابيات سياسة الدعم النقدي، قال الوزير علي: ومن إيجابيات تحويل الدعم في مادة الخبز لدعم نقدي؛ التوفير من كمية الخبز والدقيق والقمح وتقليل الهدر من هذه الكميات، فالدعم السابق أدى إلى خسارة كمية كبيرة من المواد ونسبة هدر كبيرة، وبعد متابعة ومراقبة تطبيق الدعم سوف لم تخبز الأفران إلا حسب كمية الإنتاج، وبالتالي ستوفر كميات الإنتاج بشكل كبير، والآلية هي آلية إيجابية وستنعكس على المواطن، وهذه العملية ستذهب للمواطنين الأكثر هشاشة بالمنفعة، فعندما يتم الادخار ويعود على الناتج الوطني فهذا ينعكس بالمنفعة على المشاريع الصغيرة والإنتاج، ولكل حالات التقدم التي ستنعكس إيجاباً على المجتمع كله.

هدر!

وفي حوار خاص مع «الاقتصادية»، كشف نائب عميد كلية الاقتصاد في جامعة دمشق الدكتور إبراهيم العدي أن الطريقة القديمة للدعم أي _الدعم العيني_ خاطئة والتجربة السابقة سقطت في العالم بسقوط جدار برلين، والتفت في العالم منذ أكثر من ٣٠ سنة، وفي سورية بقي محافظ عليها لأنها منبع الفساد، وفي العالم هذه مفاهيم اشتراكية بُطلت، وفي سورية هُدر في دعم الخبز والسلع عشرات الآلاف من المليارات.

الدعم النقدي هو أفضل طريقة للدعم، وهو ليس دعم سلعة بل تحويل الدعم لمستهلكي السلعة، لأن المستفيدين من دعم السلعة هم من يحاربون الدعم النقدي، وهذا الدعم مطبق في الأردن منذ فترة طويلة، وطريقة الدعم النقدي دافعنا عنها وتم طرحها في جميع المواقع وبأعلى المستويات، وبالتالي ما دامت الدولة لديها سياسة إبقاء الدعم فربطة الخبز لو صار سعرها ٢٠ ألفاً ستظل الربطة مدعومة، والمشكلة فقط بآليات التنفيذ والبحث عن منافذ للفساد، وفق توصيف الدكتور العدي.

الخبز الأكثر فساداً

وأضاف الدكتور العدي: تم اقتراح دعم مادة الخبز نقدياً بالبداية لأنه أكثر فساداً، لأنه سلعة مختلفة عن بقية السلع، لكونه سلعة أساسية للجميع، وإذا نجحت التجربة في الخبز فستعمم بغير سلع، ويجب أن تطبق في مرحلة واحدة وليست في عدة مراحل.

الفساد في سورية يتم بالإنفاق الاستثماري، وبالتالي الدعم النقدي يخفف في حد كبير من الفساد، ويمكن أن يلغي الفساد نهائياً في الخبز، واستهلاك الخبز يمكن أن ينخفض إلى النصف، ونوعية الخبز ستتحسن جودتها لأن الخبز السوري الحالي من أردأ أنواع الخبز في العالم.

الشمول المالي

من مميزات سياسة الدعم النقدي وفق رؤية د. العدي أن أهم ميزة تؤخذ من منظور اقتصادي وهي ظهور مفهوم «الشمول المالي» لدى أغلبية الناس من حيث جميع الأهالي ستتعامل مع البنوك وهذا يمثل نقطة مهمة جداً، وتستطيع الدولة أن تحدد ما لديها من سيولة على سبيل المثال، وعدم تلف العملة من التداول وستنتشر الراحة بين الناس.

وأشار د. العدي إلى أن نسبة التوفير من تحويل الدعم العيني للدعم النقدي ستكون كبيرة وفي مادة الخبز ستكون نسبة التوفير ٥٠ بالمئة برأيه، وسيتم توفير مبلغ معين من قيمة المبلغ المحول للأهالي يستفيدون منه في شراء السلع والخدمات الأخرى.

ترشيد في النفقات

إن الدعم النقدي سيحقق مجموعة من الفوائد للحكومة والمستحقين على السواء، حيث يحقق الدولة ترشيداً كبيراً في النفقات التي تتعلق بتكاليف طرح المناقصات لتوفير السلع العينية ونفقات اللجان التي تعقد لفرز المنتجات، بالإضافة إلى القضاء على فكرة وجود أكثر من سعر للسلعة الواحدة (سعر السوق السوداء والسعر الرسمي)، أما على مستوى المواطن فهي تعطي له فرصة الحصول على مبالغ نقدية، وهو بدوره يحدد بها نوعية السلع التي يرغب في شرائها من دون التقيد بمكاتب التموين أو منافذ بيع سلع ومنتجات محددة، وفقاً للجودة التي ترضيه، وأيضاً القضاء على تزاحم المواطنين أمام مكاتب التموين وفرص التلاعب بالدعم العيني، حسب ما أشار إليه الأستاذ في كلية الاقتصاد بجامعة حماة الدكتور عبد الرحمن محمد.

١١ ألف مليار!

واعتبر الدكتور محمد أن آلية الدعم الجديدة ستقتصر على مادة الخبز أولاً، والذي وصلت قيمة الدعم المالي له وللدقيق التمويني قرابة الـ١١ ألف مليار ليرة سورية تقريباً، وتم الاقتصار على مادة الخبز كخطوة أولى في ضوء الإمكانات والبنى التحتية المتوافرة، ولاحقاً سيعمم على باقي المواد المدعومة.

ويمكن القول: إن عملية تحويل الدعم من عيني إلى نقدي لا تهدف لتقليل المبلغ المخصص بقدر ما تعني تحسين مستوى المعيشة للأسر المدعومة من خلال رفع كفاءة الإنفاق على هذه المادة، وبناءً عليه سيتم تحويل هذا المبلغ إلى نقدي في حسابات المواطنين المستحقين للدعم، الأمر الذي سيخفف مثلاً في مادة الخبز كمرحلة أولى من الهدر والفساد نتيجة المتاجرة بالدقيق التمويني والمواد المخصص للأفران الذي هو مطلب الحكومة الرئيسي والغاية الأولى للتحول للدعم النقدي، إضافة إلى تحقيق وفر مالي للعائلات على اعتبار أن المواطن أقدر على إدارة هذا المبلغ وفقاً لأولوياته وحاجاته، كل ذلك يثبت من جديد أن الإنفاق على الدعم الاجتماعي هو جزء من الإنفاق على تحسين مستوى المعيشة، كما أنه قضية مجتمع بأكمله، وليست قضية اقتصادية فقط.

المرونة والكفاءة والكرامة

ووفق الدكتور محمد، فإن الدعم النقدي يتمتع بالعديد من المزايا مقارنة بأشكال المساعدة الأخرى، وأهم هذه المزايا: المرونة ليمكن استخدام الدعم النقدي لمجموعة متنوعة من الأغراض، ما يمنح المستفيدين المرونة اللازمة لاستخدام الأموال بطريقة تلبي احتياجاتهم الخاصة، وأيضاً يتمتع بالكفاءة، فإن الدعم النقدي على الأغلب أكثر كفاءة من أشكال المساعدة الأخرى، لأنه لا يتطلب المستوى نفسه من النفقات الإدارية العامة مثل برامج أو بنوك الطعام أو مساعدات الإسكان، وآخر المزايا هي الكرامة: فيمنح الدعم النقدي المستفيدين القدرة على اتخاذ خياراتهم وقراراتهم الخاصة بشأن كيفية استخدام الأموال، ما يمكن أن يعزز الشعور بالكرامة واحترام الذات.

وقد اعتبر أن أهم أسباب تطوير سياسة الدعم هو إحدى خطوات الإصلاح المتمثلة بالتخفيف من حالات الفساد التي شهدتها طريقة الدعم السابقة إلى أدنى حد ممكن.

ورجح الدكتور محمد أن هناك نسبة توفير من عملية التحويل ولكن لم ستكون نسبتها، فإن هذا متوقف على عملية إحصائية دقيقة تقوم بها الجهات المعنية من خلال ضبط عدد المستفيدين بشكل فعلي.

حد الفساد

أما عن كيفية مساهمة الدعم النقدي بتقليل الهدر والفساد، فقال الدكتور محمد إن القرار يتضمن نقاطاً إيجابية، منها التقليل ما أمكن من الهدر والفساد والربح غير المشروع، عبر إلغاء الحلقات الوسيطة في تطبيق وإيصال الدعم، ما يوفر إمكانية أكبر لضبط المستفيدين من الدعم، ولكن تلك الخطوة ستحتاج إلى نظام معلوماتي قوي ومتكامل وآليات محكمة وقواعد بيانات دقيقة، يتم تحديثها وتدقيقها وتعديل المستجدات فيها يومياً، لكن قد تعتري عملية الدعم النقدي حالات فساد كبيرة، في حال لم تكن مستندة إلى نظام صارم ودقيق، وهو ما حدث عام ٢٠٠٩، عندما قررت الحكومة توزيع «شيكات» بعشرة آلاف ل.س مقابل رفع سعر المازوت، ولأن الأمر تم دون وجود آلية صحيحة ومعتمدة على قاعدة بيانات، نجم عن ذلك حالات فساد كانت تكلفته أكبر من حجم الوفر الذي حققته الدولة جراء رفع سعر المازوت.

وزير الاقتصاد: خيارات متلاحقة لتحويل الدعم النقدي لمادتي المازوت والغاز المنزلي

■ بارعة جمعة

في الوقت الذي تتركز فيها الجهود الحكومية نحو تقديم التوضيحات عن آلية الدعم الجديدة بتحويلها إلى نقدي، وأخذ رؤية الحكومة بعين الاعتبار من قبل الجهات كافة بما فيها المواطنون، يأتي دور وسائل الإعلام كحالة متوازية ومساوية من حيث الأهمية في تبيان وشرح هذه الخطوات التي باتت تأخذ الكثير من التأويلات والتفسيرات غير الواضحة لدى الكثير، التحول من دعم السلع للنقد يحمل أوجهاً عدة، لتأتي التأكيدات من قبل وزيري المالية والشؤون الاجتماعية باقتصاره على الخبز مبدئياً، فيما تلاها حوار وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية الدكتور سامر الخليل في لقائه الأخير الذي أتى مكملاً لحلقة الدعم، بتأكيده على أن الحكومة لن تدخر أي جهد لإيصال الدعم إلى مستحقيه وبكل الطرق، مع التزامها المطلق بأشكال الدعم القائم على مستوى التربية والتعليم والصحة والكهرباء والماء والخبز.

آلية الدعم

منذ إقرار عملية الدعم تعددت أشكاله وتنوعت طرق إيصاله للمستحقين له، ما جعل لدى أغلبية المواد هدراً كبيراً وعدم الوصول للغاية الحقيقية المرجوة منه، لذا كان لا بد من التمييز بين أشكال الدعم وبين تحويله من عيني إلى نقدي في مادة الخبز أولاً، لأن الغاية منها ليست التخفيض في الإنفاق وإنما الوصول إلى كفاءة أكبر باستخدامه، وضمان وصوله إلى مستحقيه للتخفيف بشكل تدريجي من حالة الفساد الموجودة في عملية إنتاج وبيع الخبز، الذي وفق الوزير الخليل ربما سَتَمُرُّ مرحلة تسعير الربطة نقدياً بثلاث مراحل، بدءاً بسعر معين ووصولاً لسعر التكلفة، ولاسيما أن سياسات الدعم الحالية أثبتت عدم كفاءتها والسبب يعود بالطبع لاستهداف المادة لا مستحقي الدعم، ما يؤدي إلى تحميل الدولة أعباء مالية كبيرة، تنعكس بشكل سلبي على الوضع الاقتصادي ككل، والذي سجل اليوم تراجعاً ملحوظاً وعدم العدالة في توزيع هذه الثروات أيضاً.

ضرورة فرضت نفسها على الواقع الحالي للاقتصاد، ما يفرض أيضاً وجود آلية مختلفة يتم تطبيقها مستقبلاً برأي الوزير الخليل، هذه الضرورات دفعت بالحكومة لمقاربة هيكلة ملف الدعم، والتفكير ملياً عبر تحديد المجالات التي سيستمر الدعم فيها والمجالات الأخرى التي من الواجب اختلاف آلية الدعم فيها بهدف الوصول إلى الكفاءة والتوفير وتخفيض العجز في ميزانية الدولة لإنفاقه في مجالات أخرى يحتاجها المواطن.

دراسات أخرى

أظهرت دراسات الباحثين والأكاديميين وجلسات الحوار التي أجريت بأن السياسات الحالية للدعم تقادمت، وبأن شكل الدعم الحالي والأموال التي يتم إنفاقها لا تسير بالاتجاه الصحيح، كما أن تطور الأسعار والتضخم وبروز الحاجة لاستيراد المواد، أدى لتحول المبالغ المرصودة للدعم إلى عبء كبير، عدا عن حالة عدم الرضا من قبل المواطن عن أشكال الدعم السابقة، ما استدعى معالجات بأشكال جديدة ومختلفة عن الأخرى بالاستناد لتقييم التجارب ومراعاة مسألة الاختلاف بين تجربة وأخرى، توصيف للواقع قدمه الوزير الخليل برر من خلاله الاتجاهات الجديدة في عمل الحكومة، إلا أنه لم يكن للتحول النقدي قدرته على استيعاب كل أشكال الدعم، هي حالة من الإجماع على هذه النقطة تناولها الوزير ضمن حديثه أيضاً، مبيناً صعوبة تشميل الكهرباء والمياه والصحة في هذا التوجه، والاقتصار على مادة الخبز حالياً، لكن ما هي الخيارات المتاحة اليوم؟

يجيب الوزير الخليل قائلاً: «ربما سيكون هناك خيارات متلاحقة لتحويل الدعم من مادي إلى نقدي، لكن بعد إجراء دراسات، الآلية الجديدة في المرحلة المقبلة قد تضم مازوت التدفئة والغاز المنزلي، لكنها لا تصلح في موضوع الكهرباء والمياه أو الصحة».

كما بين الوزير أن الاتجاه في مسألة الدعم لم يعد مطروقاً لدى الدول الأخرى، كما أن سياسات الدعم متنوعة في سورية وتأخذ أشكالاً كبيرة، وأغلبيتها غير موجودة وفق حديث الوزير الخليل، كما أظهرت الوقائع والدراسات والمتابعات وجلسات الحوار بأن سياسات وأشكال الدعم القائمة الحالية غير سليمة، لذا كان لا بد من إعادة قراءة أساليب الدعم.

في وقت بدت فيه سياسة تحسين كفاءة الإنفاق العام أحد أهم أهداف الآلية الجديدة للدعم، لتحقيق الوفر المالي الذي سيتم توزيعه على أوجه النشاطات الأخرى، بناء على قواعد وبيانات تم تحديدها سابقاً، لتحسين الوضع المعيشي للمواطنين.

في وقت وجد فيه الخبير الاقتصادي جورج خزام أكد أن عملية تحويل الدعم إلى دعم نقدي أمر غاية في الصعوبة، بدءاً من طريقة فتح الحسابات المصرفية، لأن ذلك يعني عدم حصول المواطن على الدعم النقدي بسبب الازدحام الشديد أمام الصرافات وفي المصارف وبقاء المليارات مجمدة في المصارف برأيه، مع العلم بأن اقتراح إعادة توزيع الدعم نقداً تمت المطالبة به منذ سنوات، وليس وليد اللحظة، وذلك ضمن اقتراحات قدمها الخبير خزام عبر وضع مبلغ الدعم النقدي برصيد مالي على البطاقة الذكية لشراء الخبز والغاز والسكر والرز من صالات السورية للتجارة بالسعر غير المدعوم أو توزيع كمية مجانية محسوبة من المواد المدعومة مثل الخبز والغاز مقابل كامل مبلغ الدعم حسب الاستحقاق، مع الإشارة لعدم صحة توزيع الدعم نقداً لموضوع الكهرباء والمياه، من إمكانية تقديم الدعم على شكل أول شريحة استهلاك من كمية مجانية محسوبة تساوي بقيمتها مبلغ الدعم، ليبدأ بعدها السعر بالارتفاع بتصاعد الشرائح المحسوبة. وبما أن كيلو الرز والسكر تم تسعيره سابقاً على البطاقة الذكية ١،٠٠٠ ليرة بخصم ٥٠٪ عن سعره الحقيقي في السوق أي إن عائلة مؤلفة من ٥ أشخاص مخصصاتها ١٠ كغ سكر و١٠ كغ رز سوف تدفع عند الاستلام عن شهرين ٢٠،٠٠٠ ليرة وهذا المبلغ من الممكن ألا يكون متوافراً للطبقة الفقيرة من المجتمع المستحقة أكثر من غيرها لهذه الإعانة، ويتساءل الخبير الاقتصادي جورج خزام لمَ لا يتم توزيع نصف هذه الكمية مجاناً ٥ كغ رز و٥ كغ سكر؟ بما يضمن بقاء مبلغ الدعم المالي ذاته مالياً ولمصلحة الجميع، كما أنه في حال التوزيع مجاناً لنصف الكميات المستحقة، فإن ذلك سوف يشمل جميع حاملي البطاقة الذكية من دون أن يتم حرمان أي عائلة من حصتها بحجة عدم وجود كميات كافية للجميع، أو أن يتم حساب قيمة الدعم المالي للسكر والرز والغاز والمازوت وتحويله إلى رصيد مالي في البطاقة الذكية ويمكن به شراء السكر والرز والغاز والمازوت بالسعر غير المدعوم من السورية للتجارة بخصم قيمة فاتورة المشتريات من الرصيد المالي في البطاقة الذكية للدعم.

سيناريو التصحيح

مبدأ العمل من منطلق التصحيح، هو الاتجاه الحكومي الجديد للدعم النقدي، القائم بشكل رئيس على الرفع التدريجي لأسعار السلع المدعومة وصولاً إلى سعر التكلفة وفق قراءة الدكتور في كلية الاقتصاد عابد فضلية للمشهد اليوم، ومن ثم تخصيص تحويلات مالية لمستحقي الدعم (وفق مفهوم الاستحقاق الحالي) مع الحفاظ على القيم الحالية للدعم، أي تحويلات مالية لحسابات المستحقين وفق فرق السعر، يحقق هذا السيناريو بعد استكمال تنفيذه (الوصول إلى سعر التكلفة)، وبالطبع لهذا الاتجاه مزايا لخصها د. فضلية بتصحيح التشوهات السعرية بين المواد المدعومة وغير المدعومة وتحسين جودة المنتج نتيجة المنافسة وتوفير استهلاك الطاقة نتيجة ترشيد الاستهلاك، وتخفيف الضغط على القطع الأجنبي نتيجة تخفيف الاستهلاك، وبالتالي انخفاض استيراد مدخلات الإنتاج.

تعزيز التحول إلى الربط الإلكتروني هو أهم أهداف هذا التحول بتوفير كتلة نقدية لدى المواطنين في الحساب المصرفي أو الموبايل، تتيح لهم التحكم بتأمين احتياجاتهم حسب الرغبة، إلى جانب تحسين قاعدة البيانات، بما يساعد على تنفيذ سياسات صحية اجتماعية أكثر عدالة وشمولية، وقد يؤدي انخفاض الطلب على بعض السلع المدعومة إلى انخفاض في فاتورة المستوردات وبالتالي انخفاض الضغط على القطع الأجنبي، ما قد يعزز سيناريو التنافسية التي ستنعكس على انخفاض الأسعار وتحسين النوعية.

بالمقابل قد تسجل هذه الخطوة وفق رؤية فضلية بعض الجوانب السلبية مثل ارتفاع في معدلات التضخم نتيجة ضخ كتلة نقدية كبيرة من السيولة في السوق، وتغير في النمط الاستهلاكي للأسر السورية، والتحول نحو أنماط جديدة أقل استهلاكاً من الشكل الحالي، عدا عن احتمالية لجوء البعض لاستخدام المبالغ المحولة في أوجه ذات غير أولوية من أرباب الأسر، وبالتالي تضرر في مستويات الأمن الغذائي، مع الخوف من بقاء التشوهات السعرية نتيجة عامل التدرج، في الفروقات السعرية وهذا ما سيؤدي إلى وجود أكثر من سعر للسلعة الواحدة، وبالتالي استمرار المتاجرة في أسعار السوق السوداء.

إضافة لعدم وجود قدرة مؤسساتية ولوجستية لدى البنوك والشركات المصرفية لفتح مزيد من الحسابات المصرفية، وعدم القدرة على حساب كل تلك الأموال عند بداية كل شهر، بالتزامن مع انعدام القدرة لدى المصارف العامة والخاصة على تأمين فروع أو نقاط مصرفية، في الأرياف والقرى.

وزير الاتصالات والتقانة: منصة الدعم النقدي ستكون جاهزة

من جهته أكد وزير الاتصالات والتقانة المهندس إياد الخطيب أن دور الوزارة في عملية تحويل الدعم الحكومي إلى نقدي هو تأمين البنية التحتية الكاملة من الناحية التقنية للتحول الرقمي، لافتاً إلى أن منصة الدعم النقدي ستكون جاهزة خلال الأشهر الثلاثة القادمة.

وأوضح الخطيب أن منظومة البدل النقدي تعتمد على البيانات التي تم التحويل عليها خلال السنتين الماضيتين عبر تحديد المستبعد وغير المستبعد من الدعم، مشيراً إلى أنه منذ عام ٢٠٢٢ تم البدء ببناء السجل الوطني لإدارة الدعم الحكومي الذي يضم بيانات المواطنين، وتم ربطه مع عدة سجلات مثل السجل المدني والهجرة والجوازات والمحروقات، وهذه السجلات هي بنية التوافق الرقمي وبالتالي أي تعديل أو تغيير في أحد هذه السجلات يُنعكس على سجل الدعم مباشرة، كما يتم حالياً إضافة عدد من السجلات مثل السجل التجاري والصناعي والعاملين في الدولة، وهذه السجلات ستوفر بيانات كاملة وصحيحة عن المواطنين وآلية الدعم.

وبين الخطيب أن الوزارة بدأت في بناء منصة الدعم النقدي التي ستكون جاهزة خلال الأشهر الثلاثة القادمة، حيث ستنقسم إلى جزأين، جزء يخص وزارة الاتصالات والآخر يخص مصرف سورية المركزي، مشيراً إلى أنه حين الانتهاء من بناء المنصة سيتم إرسال رسالة إلى المواطنين على أرقامهم الخلوية تتضمن اسم الحساب والرقم السري الذي يخول صاحبه الدخول إلى المنصة والاستفادة من الخدمات التي تقدمها، وإدخال البيانات المتعلقة بآلية التحول للدعم النقدي.

ولفت الخطيب إلى أن هناك تعاوناً مع وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل على وضع متطلبات المنصة الوطنية للحماية الاجتماعية التي ستتضمن البيانات الشخصية لحامل البطاقة الأسرية وعدد أفراد أسرته، وما الأعمال التي يعمل بها، وما نوع السكن ومساحته وهل أفراد الأسرة يحصلون على إعانات أو لديهم أحد من ذوي الاحتياجات الخاصة وغيرها من سبر المعلومات التي سيتم التأكد منها من وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، وذلك بهدف الوصول إلى الفئات الأشد هشاشة وفقراً وإيصال الدعم إلى مستحقيه، كاشفاً أنه سيتم إطلاق منصة الدعم النقدي والمنصة الوطنية للحماية الاجتماعية بالتوازي مع بعضهما بعضاً في التوقيت ذاته.

السنة التاسعة عشرة ـ العدد /٥٣٧/ ٢١ تموز ـ يوليو ٢٠٢٤

ملف الدعم برؤية أكاديمية

قضية هامشية والأهم الإنتاجية.. «دعه يعمل دعه يمر»

أساتذة اقتصاد: المطلوب بيانات شفافة وإصلاح المنظومات الاقتصادية بمقدمها الرواتب والأجور

■ شادية إسبر

دحدوح: من دون بيانات شفافة للتكلفة الحقيقية فأي دعم سيكون غير صحيح!

فضلية: التعليم والصحة مسؤولية وواجب الدولة والقطاع العام معاً!

المشعل: الحديث عن الدعم قبل إصلاح كل المنظومات جدال بلا معنى!

إبراهيم: كل المؤشرات الاقتصادية تقوم على الأجور ومسألة الدعم جانبية شكلية!

طغى الحديث عن الدعم والتحول في سياساته من السلعي إلى النقدي، على الأوساط الاقتصادية الرسمية والعلمية والشعبية، فالموضوع تصدر أخبار وسائل الإعلام بمختلف أشكالها، ومخرجات الاجتماعات بمستوياتها كافة، وكان محط تساؤلات كبيرة عديدة من الشرائح المجتمعية، حيث فُتحت أسئلة بجميع الاتجاهات، بدأت من أصغر تفصيل، المتمثل بفتح الحسابات في البنوك والمصارف وصولاً إلى من يستحق الدعم، وكيف سيصل إليه، الآليات والإجراءات الأكثر كفاءة، آثار الانتقال سواء على الاقتصاد عموماً أم المستوى المعيشي وهو الأهم، جدال واسع ودوامة من الاحتمالات التي بُنيت أغلبيتها على عناوين وأحاديث عامة في مجتمع باتت الشرائح الهشة فيه المستحقة للدعم أكثر اتساعاً وتزداد باطراد، فأين تكمن مشاكلنا في هذا الملف؟ وما أهميته وأولويته وخياراته ومراحله وعمره الافتراضي وحلوله وتبعاته؟ أسئلة كثيرة، وأجوبة غير شافية شهدتها المرحلة الماضية، فماذا تقول الرؤية الأكاديمية للاقتصاديين في هذا الملف؟

في ندوة أو ورشة عمل أو حوار أكاديمي، لا يهم تحت أي مسمى، حمل عنوان (الدعم الحكومي... مخرجاته وفرص استمراريته) كان شبه إجماع من أساتذة كبار في كلية الاقتصاد بجامعة دمشق أن إصلاح هذه المنظومة «الدعم» هو قضية هامشية في المرحلة الحالية للاقتصاد السوري؛ مقارنة بحاجياته وقضاياه الشائكة، فالتركيز يجب أن يكون على الإنتاجية، وإصلاح الرواتب والأجور، وما يلي ذلك من منظومات اقتصادية أخرى؛ يأتي الدعم في آخرها، فأي دعم من دون اقتصاد قوي ليس له أي إثر حقيقي في المستوى المعيشي، بل أن العمل على الكفاءة والعدالة عبر الإنتاجية يحل قضية الدعم بشكل تلقائي.

التركيز من المحاضرين والمتحاورين ومقدمي المداخلات تناول اتجاهات مهمة متعلقة بالأولوية والآلية والإنتاج والتضخم وغيرها، حوار افتتحه مدير الجلسة عميد كلية الاقتصاد بجامعة دمشق الدكتور حسين دحدوح بالقول: قبل الحديث عن الدعم كان يجب أن نتحدث عن التكلفة الأساسية للسلعة التي سُتدعم، ويجب إلا تُعطى وزارة التجارة منفردة صلاحية تحديد التكلفة، إذ يجب أن تكون من جهات عدة مجتمعة، وأن تكون البيانات دقيقة وشفافة، وبما أنه لا توجد بيانات شفافة للتكلفة، فإن أي دعم سيكون غير صحيح، ويحتمل أن يكون له مضاعفات سلبية على الجميع.

ثلث الاقتصاد معاق

الورقة الأولى قدمها الأستاذ في الكلية الدكتور عابد فضلية، الذي بدأ بتأكيد أهمية الإجابة عن سؤال: ما هوية الدولة السورية في الشق الاقتصادي؟ ليوضح بأن الدولة هي المتدخلة إيجاباً لمصلحة الطبقات الهشة، بمعنى أن الدعم هو جزء من مهامها، ومن المهم جداً أن نميز بين دعم السلع ودعم التعليم والصحة، مشدداً على أن هذين الأخيرين هما واجب الدولة ومسؤوليتها، فالدعم السلعي مؤقت نسبياً، ويجب أن يكون لمرحلة مؤقتة، أما للصحة والتعليم، فهو مستمر ودائم، وعلى الدولة تغطية الصحة والتعليم بشكل كامل.

وأضاف: لتحديد دور الدولة سنقوم بتحديد بعض العناوين، فمثلاً القطاع العام في سورية يشكل ثلث الاقتصاد السوري، لكنه للأسف الشديد هو «معاق»، فلماذا لا يتم إصلاحه؟

الدكتور فضلية شرح مفصلاً بموضوع الدعم أن الخبز في آخر قائمة سلع وخدمات الدعم، متسائلاً: لماذا أشغلت الحكومة الناس بدعم الخبز؟ أليس من الأفضل الحديث اليوم عن الدعم الزراعي، وفي المقدمة القمح؟ موضحاً حجم الهدر والفساد في هذا الموضوع، بأن الدولة تدفع حجم أموال كبيراً للقمح، يتضيق في الحلقة الوسطى، ليصل إلى الفلاح بأقل من النصف، أي أن الدعم يأخذه من لا يستحقه، وأنه تم الاقتراح أن يشتري الفلاح المازوت والبذار والسماد من السوق، وعند استلام المحصول منه يتم حساب قيمة المحصول، إضافة لقيمة دعم عملية إنتاج القمح، عندها يتم التأكد بأن الدعم وصل إلى من يستحقه فعلاً، وهذا ينسحب على باقي المحاصيل كالشوندر والقطن... وغيرهما.

وحول اقتصاد السوق الاجتماعي أوضح فضلية أنه سوق حر مرن، له جانب اجتماعي قوي، وأن دور الدولة تقوية اقتصاد السوق الحر المرن ودعم الجانب الاجتماعي بالوقت ذاته، وهذه الفلسفة تقوم عليها الدولة السورية في الاقتصاد.

الكفاءة والعدالة.. البنية الإنتاجية أساس

من جانبه ركز الدكتور ياسر المشعل الأستاذ بكلية الاقتصاد في جامعة دمشق في ورقة العمل التي قدمها على مبدأ أساسي، يجب أن يقوم عليه الاقتصاد، وهو اعتُمد في أغلبية اقتصادات البلدان الخارجة من حروب (دعه يعمل دعه يمر).

وقال المشعل: جميع المساهمات التي شهدناها بموضوع الدعم كانت تنظر إليه من منظور ضيق، معتبراً أن أي اقتصاد أو سياسات لا تلبي حاجات المواطن الأساسية هي فاشلة، ومن مبدأي رفع المستوى المعيشي وتحقيق رفاهية المواطن، هناك مفهومان بالاقتصاد هما الكفاءة والعدالة، والكفاءة تعني دع الاقتصاد يعمل بطاقة تشغيل أكبر كي نحصل على الإنتاج، وفي العدالة توزيع الدخل الناتج عن العملية الاقتصادية، ومشكلتنا في سورية أن هذين المصطلحين عائمان، رغم كثرة الحديث عنهما، فلا توجد كفاءة ولا عدالة.

وشدد الدكتور مشعل على أن الدعم قضية هامشية وليست جوهرية، وتساءل: ما أساسيات الاقتصاد، هل الدعم؟ مضيفاً: أن أول قاعدة من قاعدة الدعم هي اقتصاد قوي، ولكي يكون لدينا نظام دعم صحيح يجب أن يكون الاقتصاد قوياً، وبالتالي كل الحديث الخاص بالدعم وتوزيعه والاستهداف وغيره ليس له أي معنى إذا لم يكن لدينا أسس للاقتصاد، وهناك قاعدة في الاقتصاد تقول «إذا ضيعنا الطريق نعود إلى الأساسيات» وهي البنية الإنتاجية.

وأوضح المشعل أن هناك نظرتين معروفتين للدعم، الأولى هي في اقتصاد السوق الذي يعتبر الدعم عبئاً على الاقتصاد يجب إلغاؤه لأنه يضر بموضوع الكفاءة، وحقيقة أنه كلما زادت الكفاءة لم تعد الناس بحاجة للدعم، والنظرة الثانية هي أيضاً صحيحة أن هناك فئات متضررة وهشة اقتصادياً ليس لها القدرة على العمل كالمعوقين والأرامل والأطفال الأيتام.. إلخ، هؤلاء ليس لديهم القدرة على المشاركة بالعملية الإنتاجية أو رفع الكفاءة الاقتصادية، وبالتالي فإنهم يحتاجون للدعم، والمفهوم هنا انتقل من الدعم العام إلى الحماية الاجتماعية، والتي تحدث عنها السيد الرئيس بشار الأسد في خطابه الأخير، وهي وجوب أن نحدد من يحتاج الدعم، ونذهب إليه لنحدد ما الذي يحتاجه وندرس حاجياته بشكل صحيح، ونضع برنامجاً لدعمه بغض النظر عن مدة البرنامج الذي يختلف من شخص إلى آخر.

وقال المشعل: بكل الحالات يجب أن يكون الدعم مؤقتاً إلا في حالتين، الأولى هي دعم القطاع الزراعي، لأنه أساس الاقتصاد، ومن أهم القضايا التي يجب أن تكون برامج دعمها مستمرة، والثانية هي الفئات الهشة، وهي كثيرة في المجتمع السوري لكوننا خارجين من حرب، وهنا جوهر اقتصاد السوق الاجتماعي، الذي يقول أن السوق يجب أن يعمل بآليات السوق، وأن تحافظ الدولة على سيرورة العمل في اقتصاد السوق بشكل كامل، وتعالج مشاكل المتضررين منه، بمعنى ينحصر دور الدولة بمعالجة قوة السوق أو ما نسميه إخفاق الأسواق.

الدعم بسورية لم يصل يوماً لمستحقيه

يلخص الدكتور مشعل القضية من وجهة نظره، بأن الدعم في سورية لم يصل في تاريخه إلى مستحقيه، ويوضح أن الدعم يتوزع بين مستهلكين ومنتجين، وأساس منظومة الدعم الكفاءة والعدالة، ونلاحظ أن النسبة المقدمة للدعم الاقتصادي، لا تتجاوز ٢ بالمئة من إجمالي كتلة الدعم في سورية البالغة ٩٨ بالمئة منها (٦ بالمئة لدعم السكر والرز، ٦١ بالمئة لدعم المشتقات النفطية، و٣١ بالمئة لدعم الطحين الخميرة...) ولكن فعلياً الدعم الاقتصادي لا يتجاوز ٢ بالمئة وفق بيانات رسمية من رئاسة مجلس الوزراء للعام ٢٠٢٣، ما يعني أن الدعم في سورية ليس موجهاً لتشجيع الإنتاج، وإنما عبارة عن دعم استهلاكي، والجميع يعلم ما خلفه سوء طريقة توزيعه من فساد وعبء على الموازنة العامة، وكيف وصل إلى فئات قادرة اقتصادية، بخلاف ما يجب بأن يكون وصوله إلى الفئات الهشة اقتصادياً، معتبراً أن هذا هو التشوه الأكبر بالمنظومة، وأنه بناء على الأفكار العلمية فإن سياسة الدعم المتبعة أدت إلى انخفاض الكفاءة الاقتصادية، ولم تحقق العدالة الاجتماعية.

منظومات تحتاج لتصحيح أولها الرواتب والأجور

قبل أي حديث عن الدعم، هناك منظومات تحتاج إلى التصحيح أوجزها الدكتور المشعل بالقول: أن من الأولويات لكي نستجيب لمتطلبات التنمية بالشكل الصحيح؛ إجراء تصحيحات هيكلية في أربع منظومات أساسية، تعاني حالياً من التشوه وهي (الرواتب والأجور والحوافز، الأسعار، والإنتاج، الدعم الاجتماعي)، لافتاً إلى وجود قاعدة أساسية للدعم تقول يُمنع على صاحب دخل أن يأخذ دعماً، لأنه من المفترض أن دخله يكفيه، ومشكلتنا أننا نأخذ رواتب وأجوراً ونحتاج إلى الدعم لأن رواتبنا لا تكفينا.

وشدد المشعل على أن منظومة الرواتب والأجور هي أهم المنظومات التي من الضروري إصلاحها أولاً، في حين أوضح فيما يخص منظومة الأسعار بأنها لا تعتمد على أسس حقيقية أو علمية، وسياسات التسعير أثبتت فشلاً ذريعاً، في حين منظومة الإنتاج هي المشكلة الأساسية الجوهرية، فكل القوانين والأنظمة والقواعد والقرارات التي تصدر اليوم معرقلة ومقيدة للإنتاج، لافتاً إلى أن الشكل الجديد هو أكثر كفاءة؟ هل الدعم الاجتماعي الذي كان سائداً سابقاً ليس له آثار، بمعنى لم يوفر قيمة غذائية ولا أمناً غذائياً واستقراراً للأسر؟ وما مدى كفاءة النظام المصرفي السوري للقيام بهذه العملية بسلاسة ومرونة وفعالية من دون ظهور مشكلات؟ والسؤال الأكثر إلحاحاً على طاولة لنقاش، هل سنعطي مستحق الدعم المبلغ على شكل نقود، أم نضعه في بطاقة ائتمانية ونفعّل كل أشكال الدفع الإلكتروني؟ وما احتمالية ظهور فساد في حال ذهبنا إلى إعطاء بطاقة ائتمانية؟

مقترحات

دائماً تشخيص الواقع، رغم أهميته البالغة، أسهل بكثير من بناء إستراتيجيات للمستقبل، واختيار الأولويات، والسؤال اليوم ما الذي يجب أن أفعله؟ جدد المشعل التأكيد على أنه أول ما يمكن عمله إزالة أي عوائق عن العملية الإنتاجية لزيادة وتحفيز الإنتاج، والوصول إلى توازن نسبي بين الأجور والمعيشة، ثم برامج الحماية الاجتماعية والذهاب إلى الفئات الهشة اقتصادياً، حينها يمكن الانتقال الأمن، أما الانتقال العشوائي اليوم فهو غير صحيح وليس علمياً أبداً.

من جانبه عميد المعهد العالي للسكان الدكتور جمعة حجازي قدم جملة تساؤلات في مداخلة له وفتح محاور نقاش تفصيلية في التوجه الجديد بالانتقال من الدعم السلعي إلى النقدي، وقال: الأسئلة أمامنا الآن، هل نستطيع فعلاً تغيير نمط وآليات الدعم القائمة منذ عقود باتجاه شكل جديد؟ وهل هذا الشكل الجديد هو أكثر كفاءة؟ هل الدعم الاجتماعي الذي كان سائداً سابقاً ليس له آثار، بمعنى لم يوفر قيمة غذائية ولا أمناً غذائياً واستقراراً للأسر؟ وما مدى كفاءة النظام المصرفي السوري للقيام بهذه العملية بسلاسة ومرونة وفعالية من دون ظهور مشكلات؟ والسؤال الأكثر إلحاحاً على طاولة لنقاش، هل سنعطي مستحق الدعم المبلغ على شكل نقود، أم نضعه في بطاقة ائتمانية ونفعّل كل أشكال الدفع الإلكتروني؟ وما احتمالية ظهور فساد في حال ذهبنا إلى إعطاء بطاقة ائتمانية؟

2%

نسبة الدعم للشق الاقتصادي!

خطر التضخم

فيما يتعلق بموضوع التكلفة والتضخم، لفت الدكتور حجازي إلى تصريح وزير المالية بأن التسعير إداري وعند زيادة السعر يزداد مبلغ الدعم المقدم للسلعة، بمعنى أن الفروقات السعرية سوف تمنح لمستحق الدعم بقرار إداري، وبالتالي انتفاء عامل التضخم، وفق ما رأى خبراء الاقتصاد بأن هذه الكتلة النقدية التي سُتضخ في السوق والبالغة نحو ١١ ألف مليار ليرة سنوياً لن تسبب أثراً تضخمياً.

الدكتور المشعل أجاب عن هذا بالقول: إن المبدأ التاسع بالاقتصاد يوضح التضخم بأنه زيادة الكتلة النقدية، وبالتالي أي كتلة نقدية ستؤدي إلى تضخم، لكن السؤال، معدل التضخم سيكون قصير الأجل أم طويل الأجل؟ وهل يمكن معالجته أم لا؟ وهذا موضوع آخر، معتبراً أن ما قاله وزير المالية هو من زاوية محاسبية بحتة، فالتضخم عنصر كلي والمشكلة بالنظر للقضايا الاقتصادية بالمنظور الجزئي وقضية الدعم إحداها.

من وجهة نظر الدكتور فضلية، فإن مبلغ الدعم الذي سيُضخ في حسابات مستحقيه لن يسبب تضخماً لأن مستحق الدعم سيقوم بشراء سلع أخرى، والتضخم هو الفرق بين كمية النقد وكمية السلع، وبما أن الكميات لم تتغير بمعنى ثبات الكتلة النقدية والمعروض السلعي، فهذا لن يُحدث تضخماً على الإطلاق، موضحاً رأيه بالقول: التضخم يحدث بسبب زيادة التكاليف التي أدت لارتفاع الأسعار، وليس بسبب ضخ كتل نقدية، فالكتلة النقدية ممسوكة بإحكام من البنك المركزي.

دعم الزراعة وتحسين الأجور أولى

مجدداً يشدد الأكاديميون الاقتصاديون على وضع دعم القطاع الزراعي في أعلى سلم الأولويات، موضوع يؤكده الدكتور غسان إبراهيم الأستاذ في كلية الاقتصاد بجامعة دمشق في كل مداخلاته، وفي ورشة (الدعم الحكومي... مخرجاته وفرص استمراريته) قال: فيما يتعلق بدور الدولة يجب أن نشير إلى دراسة تجربة النمور الآسيوية، التي كان من المستحيل أن تتحول إلى نمور من دون تدخل الدولة، بمعنى أن مناقشة وجوب أن يكون للدولة دور، موضوع لا نقاش فيه، لكن السؤال كيف؟ هل التدخل سافراً؟ معوّقاً؟ مشجعاً؟.... إلخ متسائلاً بموضوع التحول من الدعم السلعي إلى النقدي: لو افترضنا أنه نجح مئة بالمئة فهل يغير من المستوى المعيشي؟ فلماذا نناقش مسألة جانبية شكلية إلى أبعد الحدود؟ مؤكداً: عندما تكون الرواتب والأجور كافية فموضوع الدعم سيُحل حكماً بغض النظر عنه سلعياً كان أم نقدياً، فكل المؤشرات الاقتصادية قائمة على الدخول والدخول هي الاقتصاد وهي جذعه، والسؤال الأهم إذا أطفأت الحكومة الخسائر كاملة بملف الدعم بالمعنى المحاسبي، وازداد مستوى المعيشة سوءاً، أيهما أهم؟ معتبراً أن المشكلة الاقتصادية في سورية هي في سياسات العرض، إذ لا يوجد إنتاج، وإذا حصل فإن الاحتكار عدو الاقتصاد، فكيف نكون في بلد زراعي والفلاح يخسر، وأسعار المواد الزراعية فلكية؟ ولماذا الإشغال بسياسات الطلب بعيداً عن سياسات العرض؟

أما الدكتور المشعل فقال: نتحدث هنا عن المجالات التي يمكن أن يكون فيها دور الدولة فاعلاً، وموضوع الدعم قضية هامشية، فقضيتنا الأساسية في الإنتاج وتحفيز الإنتاج، والاقتصاد السوري يعاني ركوداً مطلقاً وهو بحاجة إلى إعادة تفعيل العرض بشكل كبير عبر آلية الإنتاج، لذلك السياسة الأهم اليوم في الاقتصاد «دعه يعمل دعه يمر» حتى نتخلص من العوائق المقيدة للإنتاج.

السنة التاسعة عشرة ـ العدد /٥٣٧/ ٢١ تموز ـ يوليو ٢٠٢٤

٣،٥ مليارات دولار لتنفيذ إستراتيجيتها

الطاقات المتجددة.. مقومات ضخمة واستثمار لايزال في بداياته

هل ستتحقق إستراتيجية الطاقات لإنتاج ٤ آلاف ميغا واط حتى عام ٢٠٣٠؟

■ غزل إبراهيم

مقومات ضخمة تمتلكها سورية في مجال الطاقات المتجددة من حيث الموقع والمناخ، ويؤدي تسخيرها بالطريقة الصحيحة ليس فقط إلى تغيير مشهد الطاقة في سورية بل إلى التأثير في سوق الطاقة الإقليمي، لكن الطريق لاستغلال هذه الطاقات محفوف بالتحديات نظراً لضعف التمويل والتكلفة المرتفعة لها والتي تحتاج إلى ميزانيات طائلة.

وعلى الرغم من هذه الصعوبات فإن الاهتمام والتشجيع على الاستثمار فيها مستمر وصدر العديد من المراسيم والقرارات المهمة بما يدعم رؤية وزارة الكهرباء لتحقيق إستراتيجية الطاقات المتجددة لإنتاج ٤ آلاف ميغاوات حتى عام ٢٠٣٠.

«الاقتصادية» طرحت موضوع الاستثمار في الطاقات المتجددة مع معاون مدير عام المركز الوطني لبحوث الطاقة للشؤون العلمية الدكتور يونس علي الذي شرح واقع الطاقات وإنتاجيتها الحالية والخطط التي تعمل الوزارة على تنفيذها.

للقطاع الخاص الحصة الأكبر

صدرت العديد من التشريعات والقرارات لتحفيز الاستثمار في مجال الطاقات المتجددة، وتحقيق إستراتيجية الوزارة حتى عام ٢٠٣٠ لإنتاج ٤٠٠٠ ميغاواط، منها ٢٥٠٠ ميغاواط مشاريع كهروضوئية و١٥٠٠ مشاريع كهروريحية، سيتولى القطاع الخاص مهمة تنفيذ الجزء الأكبر من هذه المشاريع نظراً للمرونة التي يتمتع بها هذا القطاع وقدرته على تأمين السيولة اللازمة إذ يقدر حجم التمويل اللازم لهذه الإستراتيجية بنحو /٣،٥/ مليارات دولار- وفقاً لعلي-.

المشاريع المنفذة

الوزارة وضعت مجموعة من مشاريع الطاقات المتجددة ضمن خطتها الاستثمارية التي سيتم تنفيذها على أساس مفتاح باليد وفق أحكام قانون العقود، ومن هذه المشاريع على سبيل المثال المشروع الكهروضوئي باستطاعة /٣٧/ ميغاواط في منطقة جندر ومن المتوقع البدء به قريباً، كما أن الوزارة تعمل على تنفيذ العديد من المشاريع التي ستدخل في الخدمة خلال الفترة المقبلة.

وفيما يخص القطاع الخاص يؤكد علي أن عدد المشاريع الكهروضوئية المنفذة بلغ نحو /١٥٠/ مشروعاً باستطاعات مختلفة مربوطة على شبكة التوزيع، وباستطاعة إجمالية تصل إلى نحو /١٠٠/ ميغاواط، وحالياً هناك نحو /٢٠٠/ مشروع قيد الترخيص وقيد التنفيذ باستطاعة نحو /٣٠٠/ ميغاواط. في حين يقدر إجمالي الاستطاعة المركبة للمنظومات الكهروضوئية المستقلة عن الشبكة بنحو /١٥٠٠/ ميغاواط.

أكثر من ١٢ ألف مستفيد

إحداث صندوق دعم الطاقات المتجددة شكل نقلة نوعية وعاملاً محفزاً لدعم مشاريع الطاقات المتجددة من كل الشرائح والقطاعات كافة، ولحد الآن تجاوزت نسبة المستفيدين من الصندوق الـ /١٢/ ألف مواطن في مختلف المناطق والمحافظات السورية، باستطاعة إجمالية بلغت لتاريخه نحو /٢٠/ ميغاواط.

وهناك توجه لتطوير عمل الصندوق وزيادة نسبة مساهمته للتشجيع على الاستفادة من تطبيقات الطاقات في جميع القطاعات ولاسيما القطاعات الإنتاجية الزراعية والصناعية.

آليات التمويل

تتولى الخزينة العامة للدولة تمويل المشاريع الخاصة المطروحة للتنفيذ على أساس مفتاح باليد لدى الوزارة، حيث يتم تخصيص الاعتمادات المالية اللازمة لها وفق برنامج تسديد قيمتها المحددة بموجب العقود الموقعة.

أما بالنسبة لمشاريع القطاع الخاص فإن تمويلها يقع على عاتق أصحاب هذه المشاريع أنفسهم، وتنحصر مسؤولية وزارة الكهرباء في هذه الحالة بشراء الكهرباء المنتجة منها وفق الأسعار التشجيعية المعتمدة، أو الالتزام بنقل الكهرباء عبر الشبكة العامة إلى المواقع التي يحددها أصحاب هذه المشاريع، في حال تم الترخيص لبيع الكهرباء للغير، أي لمشتركين آخرين.

١٥٢ مليار ليرة قيمة الشراء من الخاص

تلتزم وزارة الكهرباء بموجب الاتفاقيات الموقعة مع أصحاب المشاريع الخاصة بشراء الكهرباء المنتجة منها بسعر تشجيعي يعادل ٧ يورو أي ما يعادل /٩٥٠/ ل.س لكل كيلوواط ساعي، ويقدر حجم الإنفاق الناجم عن شراء الكهرباء من هذه المشاريع بـ/١٥٢/ مليار ل.س.

نسبة المساهمة في ميزان الطاقة

تسهم الطاقات المتجددة في ميزان الطاقة لأي بلد وتعتبر من المؤشرات المهمة لتقييم تقدمها ومدى توجهها نحو الطاقات النظيفة، وفي سورية تغيرت نسبة مساهمة مصادر الطاقات المتجددة في ميزان الطاقة بشكل جوهري، فمثلا كان الطلب الكلي على الطاقة الأولية في عام ٢٠١١ نحو ٢٤ مليون طن مكافئ نفطي، شكلت مساهمة الطاقات المتجددة (المائية- الكتلة الحيوية) فيه نحو ٥ بالمئة، لكن اليوم بسبب تداعيات الحرب انخفض إلى نحو ١٠ ملايين طن مكافىء نفطي.

كما انخفض إنتاج المحطات الكهرومائية من /٢،٥/ مليار كيلوواط ساعي في السنة إلى أقل من ٤٠٠ ألف كيلوواط، فيما ارتفعت كمية الطاقة المستخلصة من الكتلة الحيوية بسبب زيادة إقبال المواطنين على استخدام أخشاب الغابات لأغراض التدفئة والطبخ من ٦٠٠ ألف طن مكافئ نفطي في السنة إلى نحو ١ مليون طن مكافىء نفطي، أي ما يعادل نحو ١٠ بالمئة من الطلب الكلي على الطاقة الأولية في ميزان الطاقة السوري لعام ٢٠٢٢، في حين بلغت مساهمة المشاريع والمنظومات الكهروضوية نحو / ٢،٥/ مليار ك. واط ساعي في السنة، وإلى الآن لا تزال مساهمة الطاقة البديلة في قطاع الطاقة الكلي متواضعة للغاية.

تحديات توطين الطاقة البديلة في سورية

رغم التفاؤل الكبير بمستقبل الطاقات المتجددة إلا أن التحديات والعقبات لا تزال كبيرة أمامنا وعلى رأسها تأمين الأرض اللازمة وبشكل خاص لمشاريع الطاقة الشمسية التي تحتاج مساحات كبيرة من الأراضي، في وقت وضعت فيه وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي ضوابط لتخصيص الأراضي حسب طبيعة المشاريع الاستثمارية وبما يتوافق مع التصنيف المعتمد لهذه الأراضي، ما يضع المستثمر الراغب في الاستثمار أمام صعوبات إيجاد الأرض المناسبة وبالمساحات الكافية للمشروع.

ولتفادي هذه المشكلة اتفقت وزارة الكهرباء مع وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي على تحديد المواقع الجغرافية التي تتوافر فيها الشروط المناسبة لإقامة المشاريع، وبما لا يتعارض مع خطط الوزارات والجهات العامة ذات الصلة، وأن تكون هذه المواقع في منطقة الاستقرار الزراعي الخامسة غير القابلة لاستخدامها للزراعات المروية أو الرعوية.

أما مشاريع طاقة الرياح فيمكن أن تكون في كل الصفوف التي تتوافق مع أحكام البلاغ رقم ١٥/ ١٧بتاريخ ١/٦/٢٠٢٢.

وتحدد وزارة الكهرباء نوع المشروع ومدة تنفيذه والمساحة المطلوبة، مقابل استيفاء وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي إيجاراً عن مساحة الأرض المطلوبة خلال مدة التنفيذ بمقدار الحد الأدنى من قيمة الإيجار المعتمد لأراضي أملاك الدولة لمصلحة الخزينة العامة للدولة، وبعد التشغيل التجاري للمشروع تصبح بدلات استخدام الأرض بواقع ١ بالمئة من إيرادات بيع الكهرباء المنتجة.

كما أن هناك صعوبة أخرى تتمثل بتأمين التمويل اللازم لمشاريع الطاقة لارتفاع تكلفتها التأسيسية ولاسيّما الكبيرة منها، وهنا تكمن أهمية تفعيل دور القطاع المصرفي الحكومي والخاص ومساهمته في إتاحة التمويل لمثل هذه المشاريع وفق آليات إقراض ميسرة وواضحة وشفافة.

200

مشروع قيد الترخيص والتنفيذ باستطاعة ٣٠ ميغاواط

المحافظة على البيئة

التوجه نحو الطاقات المتجددة وزيادة التوسع باستخدامها يعتبر من التوجهات العالمية التي ترمي إلى الحفاظ على البيئة لكونها تسهم في تخفيف الأضرار والانبعاثات الغازية، حيث يوفر كل كيلوواط ساعي منتج من المصادر المتجددة نحو ٢٥٠ غراماً من الوقود الأحفوري وبالتالي التقليل من الانبعاثات الضارة بما يعادل ٧٥٠ غراماً من غاز ثاني أكسيد الكربون.

انخفاض الأسعار عالمياً

يشهد العالم تراجعاً ملحوظاً في أسعار تقنيات الطاقات المتجددة ولاسيما في تقنيات الخلايا الكهروضوئية، حيث أصبحت الكلفة التأسيسية للمشاريع الكهروضوئية أقل من التكلفة التأسيسية لمثيلاتها من المشاريع التقليدية حسب الاستطاعة المركبة.

لكن أسعار تجهيزات الطاقات المتجددة في أي سوق تخضع في كثير من الأحيان إلى قوانين العرض والطلب، إضافة إلى بعض الظروف والعوامل الخاصة بكل بلد والتي تؤثر بطريقة ما على أسعار هذه التجهيزات.

الجودة

هناك آلية متّفق عليها بين وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية والمديرية العامة للجمارك والمركز الوطني لبحوث الطاقة في الوزارة لمراقبة جودة تجهيزات الطاقات المتجددة المستوردة حيث يتم التأكد من حصول هذه التجهيزات على وثائق وشهادات الجودة المطلوبة قبل السماح باستيرادها وطرحها في السوق المحلية.

ويسعى المركز حالياً لتأمين بعض التجهيزات المخبرية الخاصة باختيار جودة بعض هذه التجهيزات، ولاسيما اللواقط الكهروضوئية والبطاريات، ومن المتوقع وضعها بالخدمة قبل نهاية هذا العام، وبالتالي سيكون هناك برنامج خاص لمراقبة جودة التجهيزات المطروحة في السوق بالتعاون مع الجهات المعنية ولاسيما وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك- بحسب علي.

توطين صناعة التجهيزات

مساع وجهود كبيرة تبذل لتوطين صناعة تجهيزات الطاقة المتجددة محلياً، نتيجة ازدياد الطلب عليها، حيث يقدر حجم الطلب السنوي على اللواقط الكهروضوئية بما لايقل عن٥٠٠ ميغاواط سنوياً حتى عام ٢٠٣٠، وإنتاجها محليا سيوفر كميات كبيرة من القطع الأجنبي اللازم لاستيراد هذه التجهيزات.

وحالياً هناك ثلاثة معامل محلية لتصنيع اللواقط الكهروضوئية، منها معمل «سولاريك» الذي تعود ملكيته للدولة بالكامل، لكنه متوقف عن العمل وبحاجة إلى تحديث خط الإنتاج لمواكبة أحدث التقنيات، ولإجراء عملية الصيانة تسعى الوزارة بالتعاون مع وزارة الصناعة للتعاقد مع شريك من القطاع الخاص لتحديثه.

والمعمل الثاني في المدينة الصناعية في حسياء وهو عائد للقطاع الخاص بالكامل، لكنه متوقف عن العمل منذ سنوات لأسباب متعلقة بأصحاب هذا المعمل.

وهناك معمل ثالث «فينيكس» في اللاذقية تعود ملكيته للشركة السورية لإنتاج اللواقط الكهروضوئية وتبلغ طاقته الإنتاجية نحو١٠٠ ألف لوح سنوياً.

إضافة إلى معمل لتصنيع العنفات الريحية في المدينة الصناعية في حسياء والذي تعود ملكيته إلى إحدى جهات القطاع الخاص والتي تولّت تركيب عنفتين ريحيتين استطاعة كل منهما /٢،٥/ ميغاواط، غربي مدينة حمص على جانب الطريق الدولي حمص- طرطوس.

ويجري العمل على إدخال معامل أخرى في الخدمة وتم منح التراخيص لإنشاء بعضها والبعض الآخر قيد الترخيص.

كلام في الاقتصاد

استثمارات السوريين في تركيا

تضمن تقرير أعلنته جمعية رجال الأعمال والصناعيين العرب بتركيا وبحسب اتحاد غرف التجارة والصناعة التركي، أن حجم استثمارات السوريين في تركيا من عام ٢٠١٠ ولغاية عام ٢٠٢٣ بلغت عشرة مليارات دولار هذه الاستثمارات لعبت دوراً كبيراً في تنشيط الصادرات التركية.

وأوجدت فرص عمل ووظفت أكثر من ٥٠٠ ألف شخص وقد بلغ مجموع هذه المشروعات ١٣٨٠٠ مشروع وشركة أنشئت للسوريين في تركيا وهي تمثل ٣٠ بالمئة من مجموع الشركات المملوكة للأجانب بحسب تصريح لوزيرة الاقتصاد التركي السابقة، وقد تنوع نشاط وإنتاج هذه المشروعات في مجموعة من القطاعات وأهمها المنسوجات- البلاستيك- السجاد- الأحذية- السياحة- الزراعة- والثروة الحيوانية. وذكر التقرير أن هناك ٣،٢٠٠ ملايين سوري في تركيا ٥٩ بالمئة منهم تم تسميتهم ضمن فئة الحرفيين وهي العنصر الأساس في سوق العمل حيث اعتبر الحرفي السوري من امهر الحرفيين على مستوى العالم.

السؤال المطروح هل الفكر الحكومي السوري والمنهجية في التعاطي وبغض النظر عن وضع البنى التحتية، قادران على استقطاب هذه الاستثمارات وإعادتها لسورية؟ وهل منهجية التعاطي والسياسات والقوانين مشجعة لأصحاب هذه المشروعات للعودة للسوق السورية؟

هل سياسات ومنهجيات مصرف سورية المركزي مشجعة لعودة هذه الاستثمارات لسورية بظل احتكار واضح لعملية تمويل المستوردات، وبظل سياسة ترشيد الاستيراد؟

هل استطاع أو يستطيع مصرف سورية المركزي من إيجاد أقنية لموارد قطع يستطيع من خلالها تلبية احتياجات هذه المشروعات؟

كم عام يلزمنا لوضع خطط وسياسات شفافة قادرة على زرع الثقة بنفوس المستثمرين السوريين في الخارج وتشجيعهم على العودة لسورية؟

هل بات الاقتصاد السوري مرتبطاً بدفع الدعم نقداً وتأمين المواد الأساسية، وربطة بموارد تحويلات غير مستقرة؟

أين هو الفكر الحكومي القادر على وضع تعليمات تنفيذية جاذبة وخالية من استثمار القوانين من دون وضع العصي بعجلتها لتفتح أبواب الفساد وتدعو لنفور المستثمرين من دخول السوق السورية؟

وأهم هذه القوانين التي تعتبر من الأدوات المهمة جداً للسياسات الاقتصادية والمالية والنقدية وهي القانون ٣ لعام ٢٠٢٤ والمرسوم ٢٩ لعام ٢٠١١ والقانون ٨ لعام ٢٠٢١ والقانون ١٨ لعام ٢٠٢١ والقانون ٤٠ لعام ٢٠٢٣.

ما الطروحات الحكومية والمعطيات التي تعطي هذه القوانين ثقلها لتكون أداة فاعلها في جذب الاستثمار وبالتالي محاربة التضخم وخلق أقنية لموارد قطع؟

كيف ستتعامل وزارة الاقتصاد والصناعة مع هؤلاء المستثمرين إذا قرروا العودة للسوق السورية؟ وما تحضيرات تلك الوزارتين؟

أين السياسات النقدية والاقتصادية التي تخلق الأرضية الصالحة للتشجيع وتحسين العملية الإنتاجية وتطويرها؟ ما (الكيفية) التي ستعالج بها السياسات النقدية الانكماش الاقتصادي والتضخم الجامح، وانخفاض الناتج المحلي الإجمالي وارتفاع معدلات البطالة وتراجع الاستهلاك والاحتكار؟

ماذا عن النمو الاقتصادي الشامل وسياساته التي تحقق رفع المستوى المعيشي للمواطن وتوفر فرص العمل المنتجة؟

والسؤال المهم ما الرؤية التي سيتم بموجبها معالجة الفقر وعدم المساواة في توزيع الدخل والثروة؟ أين الفكر الاقتصادي الذي يستطيع قلب المعادلة من اقتصاد احتكاري قائم على الاستيراد لاقتصاد تنموي إنتاجي؟

اعتقد أنها أسئلة مشروعة في ظل انعدام حتى الشعور بوجود إرادة حقيقية وقوية تهدف لتشجيع المستثمرين السوريين للعودة للسوق الاقتصادي السوري، فتحليل الواقع يشير إلى اتباع منهجية إشغال للمواطن والمسؤول نعم إنه إشغال وليس اشتغال؟ ما يحدث اليوم بخصوص الشأن المالي والنقدي وتأثرهما بموضوع الدعم لا يستلزم كل هذا الضجيج، والأمر لا يعتبر أهم من التفكير بالكيفية وخلق الأرضية لتشجيع السوريين على العودة، فمعالجة بعض السياسات كسياسة الدعم تأتي كنتيجة طبيعية عندما يكون الاقتصاد متعافياً وقوياً وعندما تستعيد الليرة السورية قوتها وتعود عجلة الإنتاج للدوران؟ ما يحدث اقتصادياً لا يعطي مؤشرات إلى أن التعافي الاقتصادي يبدأ من الداخل ولا يمكن الرهان على الخارج ليحدث تعافٍ في الداخل.

الانطلاق من الداخل والاستثمار يبدأ بالداخل قبل دعوة دخوله من الخارج، فتحقيق النمو الاقتصادي الحقيقي والبعيد على الرؤية الوهمية للنمو والعمل على رفع منسوب الثقة بالأنشطة الاستثمارية الوطنية غير الاحتكارية لقادة الأعمال، ووجود سياسة نقدية تتناغم مع المتطلبات النقدية والاقتصادية وتحقق مصالح الاقتصاد الوطني وتخرج من دائرة سيطرة أصحاب المصالح عليها ووقوف المسؤولين بالدولة على مسافة واحدة من كل أصحاب المصالح الوطنية بالاقتصاد. كل هذه العوامل تعتبر أساساً لدفع السوريين للعودة لبلادهم.

ختاماً ألا يستحق ٣،٢٠٠ ملايين مواطن سوري أن نفكر بهم وبكيفية عودتهم إلى بلدهم الأم، إلا يستحق أكثر من ١،٥ مليون مهني سوري التفكير بهم ومساعدتهم وتشجيعهم على العودة لبلدهم؟ ألا تستحق ١٠ مليارات دولار بذل الجهود الكبيرة ووضع كل الإمكانات والتسهيلات بتصرف أصحابها لإعادة استثمارها في الأسواق السورية. فانطلاق الاستثمار يبدأ بمشروعات السوريين الاستثمارية واستقرارها ببلدها قبل أن تبذل جهود حكومية لدعوة الاستثمار الأجنبي لدخول سورية، التعافي الاقتصادي يبدأ من الداخل.

■ عامر إلياس شهدا

السنة التاسعة عشرة ـ العدد /٥٣٧/ ٢١ تموز ـ يوليو ٢٠٢٤

مشروعات رائدة... عمرانية وخدمية لممارسة دورها كسابق عهدها

مدلجي لـ«الاقتصادية»: مشاريع مجلس المدينة تعيد الألق والحياة لحلب العاصمة الاقتصادية للبلاد

■ حلب- خالد زنكلو

من رحم فوضى مركز مدينة حلب ولدت مشاريع مجلس مدينتها. جهود كبيرة تبذل لتوظيف الوسط التجاري للمدينة، كي يضج الجمال بالحياة، ولتقترن روح المكان بعذوبة التفاصيل والأثر المبدع لأفق وتطلعات المخططين ولمسات منفذي المشاريع.

خطط صاخبة وعمل دؤوب لجعل مركز المدينة التجاري أكثر اتساقاً مع هوية المنطقة التاريخية وأكثر انسجاماً مع دور ومستقبل عاصمة البلاد الاقتصادية.

تصاميم حافظت على طابع النسيج العمراني الخالي من طبقات البناء المتعددة، من «سوق البشائر» الخدمي السياحي إلى مركز النقل الداخلي. نقل البسطات والباعة الجوالين من وسط المدينة إلى موقع مناسب، مع إعادة تأهيل وتحسين الفراغات العامة من ساحات وحدائق، وإزالة الإشغالات والتعديات على سور المدينة القديمة الغربي وشارع باب أنطاكية، وكشف السور لإظهار قيمته الأثرية، مع تحسين المظهر العمراني العام للمكان بمنطقة خضراء أمام السور، فيها بركايات خشبية ومعدنية ومنطقة خاصة بالمشاة، مع رصف الطريق لتخديم النقل الداخلي.

وأكد رئيس مجلس مدينة حلب الدكتور المهندس معد مدلجي أن الغاية من مجمل المشاريع التي ينفذها المجلس في مدينة حلب، هي إعادة الألق والحياة إليها لممارسة دورها كسابق عهدها عاصمة للاقتصاد الوطني في البلاد، لما تتمتع به من مقومات تؤهلها للعب هذا الدور.

أسواق المدينة القديمة إلى الحياة مجدداً

وبين الدكتور مدلجي، لصحيفة «الاقتصادية»، أن حلب القديمة بأسواقها المغطاة مع الخانات والقيسريات «تشكل نماذج رائعة للأحياء التجارية، ويختص كل من الأسواق الـ٣٨ بنوع معين من المبيعات، تسمى بحسب اختصاصها، وبطول إجمالي على الطرفين مقداره ١٥ كيلو متراً وبمساحة ١٦ هكتاراً، وتمتد أسواق حلب القديمة متصالبة ومتعارضة ومتداخلة في تجمع تجاري على طرفي الطريق المستقيم الممتد من باب أنطاكية إلى قلعة حلب، والذي يعتبر الشريان الرئيسي لأسواق حلب القديمة المغطاة، ويحتوي ٩ أسواق هي: باب أنطاكية وخان التتن والبهرمية والأحمدية والسقطية الغربي والشرقي والعطارين والعبي والزرب».

وكشف أنه جرى الانتهاء من إعادة تأهيل ١٠ أسواق بتشاركية بين مجلس المدينة مع جهات أخرى، ومنها: سوق السقطية الغربي الذي يبلغ عدد محاله ٥٣ محلاً تجارياً تشتهر ببيع الغذائيات واللحوم والمكسرات، وتم تنفيذ الأعمال فيه بموجب مذكرة التفاهم الموقعة بين مجلس مدينة حلب، المديرية العامة للآثار والمتاحف، محافظة حلب، الأمانة السورية للتنمية ومؤسسة الآغا خان للخدمات الثقافية، حيث جرى تأهيل البنى التحتية من صرف صحي ومياه وهاتف وكهرباء، إلى جانب إعادة الرصف بالبلاط البازلتي وترميم القباب المتضررة بفعل الإرهاب وتنظيف الواجهات الحجرية والأقواس الحجرية بعد إزالة الكحلة القديمة وترميم الأبواب الخشبية لمدخل ومخرج السوق وترميم باب خان الجمرك، وتركيب أبواب خشبية للمحال حسب نموذج المدينة القديمة بعد إزالة الدرابيات المعدنية وصب عدسة للسطح بعد عزله بشكل كامل، وإنارة السوق بالطاقة البديلة، مع منح أصحاب المحال التجارية منحة مالية من الأمانة السورية للتنمية لإنجاز أعمال الترميم داخل المحال.

وأوضح أن تنفيذ الأعمال في سوق خان الحرير، الذي يعتبر أهم مدخل للأسواق التقليدية من الطرف الشمالي بمحاله الـ٦٠ «جرى بموجب مذكرة تفاهم موقعة بين الجهات السابقة ذاتها، وفيه ٣ خانات أثرية ضمنه، وهي: خان الحرير والجاكي والبنادقة، والتي تشتهر ببيع الضيافة والمكسرات في الجزء الشمالي وبيع الأقمشة، والحرير في الجزء الجنوبي، أما الأعمال المنفذة فهي مماثلة لأعمال السقطية الغربي، وهو حال سوق الأحمدية بمحاله التجارية الـ٢٢ وسوق الحبال ذي ٦٠ محلاًوسوق السقطية الشرقي الذي يحتوي على ٣٠ محلاً تجارياً، والقسم الشمالي من سوق المحمص المكون من ٣٠ محلاً أيضاً، والمؤهل من الجهات نفسها، وبالأعمال المنفذة ذاتها».

وذكر أن أعمال سوق الحدادين بمحاله الـ٤٧، نفذت بموجب مذكرة التفاهم الموقعة بين مجلس مدينة حلب، المديرية العامة للآثار والمتاحف، محافظة حلب، الأمانة السورية للتنمية ومنظمة «ريسكاتا»، إذ ركبت الأبواب الخشبية والمظلات الخشبية وإنارة بالطاقة البديلة بعد ترميم المحال بالمشاركة مع المجتمع المحلي، «أما سوق النسوان بمحاله الـ٧٢، فنفذت أعماله بالتشاركية مع المجتمع المحلي، بعد منح تراخيص الترميم اللازمة من مجلس مدينة حلب، على حين أعيد تأهيل الأسواق التجارية خارج الأسواق التقليدية بالتشاركية مع المجتمع المحلي، ومنها سوقا الزهراوي والسويقة شمالي الجامع الأموي وسوق جب القبة، وسوقا باب النصر وجادة الخندق وسوق بوابة القصب، كما جرى تأهيل سوق الخابية الواصل بين شارع السجن وشارع باب النصر بالتشاركية مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (und)، وتضمن أعمال البنى التحتية وترميم الواجهات الحجرية واستبدال السقف المعدني عام ٢٠٢٣».

وأشار إلى أنه أعيد تقدير القيم الأولية للمقاسم التنظيمية في هذه المناطق «نظراً لتغير واختلاف نفقات تنفيذ البنى التحتية، وتم تصديق القيم الجديدة للمقاسم بقرار المكتب التنفيذي لمجلس المدينة رقم ٣٢٨ تاريخ ٢٠٢١/٦/٧، كما أبرمت عقود المقاسم المخصصة للجمعيات السكنية في منطقة التوسع السكني W3. ويتم استكمال إجراءات تصديقها أصولاً، علاوة على أنه جرى الانتهاء من تخصيص جميع مالكي العقارات المستملكة في بقعة التوسع W3، الذين تقدموا بطلبات تخصيص لدى مجلس مدينة حلب، ويتم التحضير لتخصيص مالكي العقارات المستملكة في البقعتين N4-N1 بمقاسم سكنية وفق ما نص عليه القانون ٢٦ لعام ٢٠٠٠».

وبيّن أنه تم التعاقد على تنفيذ البنى التحتية للحين الثاني والثالث في منطقة التوسع W3 والمباشرة بتنفيذ هذه الأعمال «ويتم استكمال إجراءات التعاقد لتنفيذ البنى التحتية للحين الأول والرابع ضمن المنطقة، علماً أنه يتم تنفيذ هذه الأعمال بتمويل من المخصصين بالمقاسم السكنية من الجمعيات والمالكين، حيث سينتج عن تنفيذ هذه المناطق الثلاث المذكورة نحو ٣٥ ألف شقة سكنية تقريباً، يتم من خلال تنفيذها تأمين فرص عمل كبيرة في جميع المجالات والمهن وتحريك العجلة الاقتصادية، ومن الممكن تأمين القطع الأجنبي من خلال تحويلات الوطنيين المخصصين بالمقاسم في هذه المشاريع».

١٠ آلاف شقة سكنية في انتظار مطورين عقاريين

ومن المشاريع الحيوية التي اشتغل عليها مجلس مدينة حلب، مشاريع التطوير العقاري الرائدة، والتي رأى طريقه إلى النور منها، مشروع الحيدرية الواقع في الشطر الشرقي من مدينة حلب.

مدلجي عدّ منطقة الحيدرية منطقة مخالفات جماعية معتمدة، وتعود ملكيتها بالتمام لمجلس مدينة حلب، «وهي أخضعت لأحكام قانون التطوير العقاري رقم ١٥ لعام ٢٠٠٨، واختيرت كبداية لحل مشاكل مناطق المخالفات الجماعية، لكونها بملكية مجلس مدينة حلب، وبهدف تأمين نسيج عمراني متوازن يلبي احتياجات التنمية وتأمين نحو ١٠٠٠٠شقة سكنية صحية، وكذلك خلق فرص استثمارية داعمة لموارد مجلس المدينة، ما ينعكس إيجابياً على إحياء المنطقة الشرقية وتأمين فرص عمل».

وتطرق رئيس مجلس المدينة إلى وضع المجلس إستراتيجية عمل لتنفيذ هذه المنطقة لكون مساحتها كبيرة نسبياً وتناهز ٧٨ هكتار «إذ جرى تقسيم المنطقة إلى ثلاث مناطق A- B-C تفصلها شوارع تنظيمية، بحيث لا تقل مساحة كل منطقة عن ٢٥ هكتاراً، وبحيث يشكل كل جزء وحدة مستقلة مكتفية خدمياً، وذلك لتسهيل تنفيذها وإمكانية تلزيمها لأكثر من مطور عقاري».

وكشف أنه «تم إعداد الدراسات التنفيذية اللازمة لتنفيذ المحاور الثلاثة الرئيسية التي تفصل المنطقة ومن خلال الدعم الحكومي لمشاريع تنفيذ المخطط التنظيمي، ولاسيما منطقة الحيدرية، بعدما مولت مشاريع تنفيذ الشوارع، وتم الانتهاء من فتح الشوارع وتنفيذ البنى التحتية لها 14--13 1 L-12 بشكل كامل، من صرف صحي وكهرباء ومياه وهاتف وإنارة وتزفيت، وعلى التوازي تم العمل على إعداد الدراسة التخطيطية لمنطقة الحيدرية والدراسة التخطيطية التفصيلية ودراسات البنى التحتية للبقعة B منها، حيث تمت دراسة الموقع بما يلبي كل الاحتياجات المستقبلية للسكان من مساكن صحية وخدمات ورئات خضراء، وبما يحقق التنمية المستدامة، وتم الانتهاء من تصديق هذه المخططات وفقاً لقانون التطوير العقاري آنذاك بموجب القرار الوزاري رقم ٧٥١٣ تاريخ ٢٠٢٢/٩/٢٦».

وقال: «تم إعلان المنطقة A الواقعة جنوب البقعة جانب دوار الحيدرية بمساحة تقريبية ٢٥ هكتاراً للتطوير العقاري مرتين، ولم يتقدم أي مطور عقاري»، لكنه أضاف بأنه وبعد الزلزال الذي ضرب مدينة حلب «جرى وضع المنطقة بتصرف المعنيين، وتم رصد اعتماد لتنفيذ أربعة ابنية سكنية في البقعة B كمرحلة أولى لتخصيصها لمتضرري الزلزال، وتمت المباشرة بأعمال التنفيذ».

مكاتب من دون ورقيات قريباً

وتميز مجلس مدينة حلب، وعبر مشروع حداثي متطور، عن باقي مجالس المدن السورية، بمشروع مهم يتعلق بالنظام الشامل لأتمتة أعمال وخدمات المجلس، والتي ستضع المجلس في مصاف المجالس المتطورة في عصر التكنولوجيا.

وفيما يخص المرحلة الأولى للمشروع، أعلن معد مدلجي أنه يسير «بالتوازي مع التوجه الحكومي لأتمتة الخدمات المقدمة للمواطنين وتسهيل وتبسيط الإجراءات وإحلال خدمات الدفع الإلكتروني لرسوم المعاملات، وكبديل دائم عن الدفع النقدي بمطلع عام ٢٠٢٤».

وأعرب عن قناعته، أنه «وانطلاقاً من الدور المركزي لمجلس مدينة حلب في تقديم مجموعة كبيرة من الخدمات للإخوة المواطنين، وانطلاقاً من التخطيط لتقديم تلك الخدمات بالشكل الأمثل، أقر مجلس مدينة حلب مشروع الأتمتة الشاملة Office Paperless لخدمات وأعمال مجلس مدينة حلب (مكاتب من دون ورقيات) ضمن خطة عمل المجلس كأولوية، وهو مشروع رائد على مستوى القطر عن طريق أتمتة عمل الوحدات الإدارية لرقمنة الدورة المستندية للخدمات المقدمة للمواطن، بهدف تهيئة بيئة عمل ترتقي لإحلال المستندات الرقمية بديلاً عن الورقيات لتخفيف العبء على الموظف والمواطن، بالإضافة إلى زيادة وتحسين مستوى أداء الخدمات مع سداد المدفوعات عن طريق الدفع الإلكتروني».

وشدد على إنجاز المرحلة الأولى من مشروع النظام الشامل لأتمتة أعمال وخدمات مجلس مدينة حلب «والمتضمنة، إحداث وتجهيز مركز البيانات الرئيسي القادر على تشغيل جميع برمجيات نظام الأتمتة الشامل، لتأمين استمرارية عمل البرمجيات وحماية البيانات، وإعداد واستثمار برمجيات لأتمتة الجباية والتحقق وفوترة الرسوم الموحدة للمعاملات والخدمات وسداد مطالباتها المالية إلكترونياً عبر منظومة السورية للمدفوعات، وهي: تسديد التكليفات المالية لقاء الخدمات البلدية وتسديد أجور منح تجديد التراخيص وتأمين خدمة الدفع الإلكتروني للرسوم الموحدة».

وختم حديثه بالقول: «نعمل حالياً على استكمال المراحل الأخيرة لأعمال الربط مع الشركة السورية للمدفوعات لتفعيل تلك البرمجيات ووضعها قيد الاستثمار».

35 ألف شقة سكنية وتأهيل ١٠ أسواق

الاقتصاد ببساطة
THE ECONOMY SIMPLY

رفع نسبة القيمة الرائجة المحولة

عطفاً على القراءة التي أوردناها عن قانون البيوع العقارية في عدد «الاقتصادية» بتاريخ ٢٠٢٤/٠٧/١٤ والتي خَلُصت إلى حجم تداولات القطاع العقاري «بيعاً وشراءً» بحسب ما تمكّنا من الحصول عليه من معلومات بعد إصدار القرار رقم ١٥ لعام ٢٠٢١، والتي أفصحت عن ضخامة هذا القطاع حيث بلغت عمليات البيوع العقارية في العام ٢٠٢٢ (كرقم على سبيل المثال) نسبة ٥٥ بالمئة من إجمالي الناتج المحلي للعام ٢٠٢١ البالغ حينها ٢٥,٩٣٧ مليار ل.س، ويمثل هذا الرقم أيضاً نسبة ١٠٧ بالمئة من إجمالي موازنة العام ٢٠٢٢ والبالغة حينها ١٣,٣٢٥ مليار ل.س.

وفي هذا السياق، فقد كان قد سبق إصدار قانون البيوع العقارية إصدار للقرار رقم ٥/م. وتاريخ ٢٠٢٠/٠١/٢٠ والذي ألزم الجهات العامة المخولة بمسك سجلات ملكية للعقارات والمركبات بعدم توثيق هذه العقود قبل إرفاق ما يشعر بسداد الثمن أو جزء منه في الحساب المصرفي للمالك، ليُعدّل لاحقاً بالقرار رقم ٢٨/م. وتاريخ ٢٠٢١/٠٣/٢٣ والذي ألزم بسداد مبلغ لا يقل عن ٥ ملايين ل.س لعمليات بيع العقارات السكنية والتجارية، ومبلغ مليون ليرة لعمليات بيع الأراضي، مع تجميد مبلغ ٥٠٠ ألف ل.س في حساب البائع لـ٣ أشهر، ومن ثم انتقل المشرّع إلى ربط قيمة المبلغ الواجب تحويله عبر الحسابات المصرفية بنسبة مئوية من القيمة الرائجة للعقار والتي حددها بنسبة ١٥ بالمئة بموجب القرار رقم ٧/م. وتاريخ ٢٠٢٢/٠٢/١٣، ومن ثم أصبحت النسبة ٥٠ بالمئة بموجب القرار رقم ٩/م. وتاريخ ٢٠٢٣/٠٢/٠١ والسّاري لغاية اليوم.

بناءً عليه يتضح أن الإستراتيجية الحكومية المتوافقة مع توجهات المصرف المركزي تقضي بجذب جزء من الكتلة النقدية التي يتم تداولها في القطاع العقاري إلى الجهاز المصرفي ومحاولة توطين جزء منها لتوظيفها بما يتوافق مع الأهداف النقدية، ولاسيما مع الأحاديث التي يتم تداولها في بعض الأوساط عن أن التسعير في القطاع العقاري يكون في جُلّه بالقطع الأجنبي، وربما السّداد كذلك، لذلك فقد تمّ بموجب هذه القرارات إجبار طرفي عملية البيع بتحويل نسبة ٥٠ بالمئة من قيمة العقار الرائجة بالليرة السورية من حساب المشتري إلى حساب البائع والتي قد يتم سحبها كاملةً (عدا ٥٠٠ ألف ليرة التي تجمد لـ٣ أشهر) وفق قرارات المصرف المركزي بخصوص سقوف السحب اليومية، مع المحاولة الدائمة لجذبها وتأطيرها ضمن الأقنية المصرفية بما يعزز من ضبط هذا الجزء من الكتلة النقدية التي تدور في فلك السوق العقاري من دون ضابط، والتي تؤثر بشكل أو بآخر في قدرة السلطة النقدية في تحقيق الاستهدافات التي ترسمها نقدياً، كما أن بقاء هذه الكتلة في السوق من شأنه التأثير السلبي على الاقتصاد بر مّته، سواءً من حيث احتمالات المضاربة على الليرة السورية أو من خلال التشوّه الذي قد تُحدثه نتيجة إقصاء هذه الكتلة النقدية عن التوجه للمشاريع الإنتاجية التي يستهدف المصرف المركزي تمويلها (ولاسيما بعد إصداره للقرار رقم ٢٠٤ في العام ٢٠٢٣) باعتبارها تحقق قيماً مضافةً للاقتصاد الوطني عوضاً عن الدور السلبي للكتلة النقدية خارج المصارف.

وانطلاقاً من ذلك، فإن رفع النسبة الواجب تحويلها عبر الحسابات المصرفية لتصبح بين ٦٠ بالمئة و٧٥ بالمئة من القيمة الرائجة للعقار قد حان وقته لاسيما مع الاتجاه الحكومي المتزايد لتفعيل أدوات الدفع الالكتروني ومع الاستقرار النسبي الذي يشهده سعر صرف الليرة السورية منذ عام تقريباً، على أن يترافق هذا القرار «إن تم إقراره» مع رفع رصيد السحب اليومي لهذه العمليات لتصبح ٥٠ مليون ليرة يومياً عوضاً عن ٢٥ مليون ليرة المعمول بها الآن، وبهذه الإجراءات ستتعمّق وتزداد بلا شك فعالية هذا التوجه الخاص بالبيوع العقارية تمهيداً للوصول إلى المرحلة التي يصبح فيها التحويل لكامل قيمة العقار عن طريق المصارف والمؤسسات المالية حصراً.

■ د. علي محمود محمد

رسوم معمارية توضح الأفكار الرئيسية لما ستؤول إليه بعض مشاريع الوسط التجاري بحلب

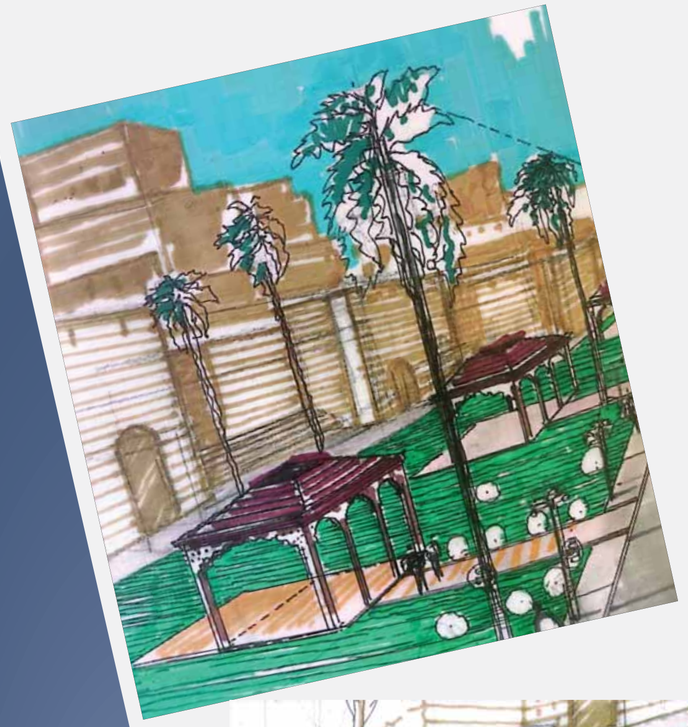

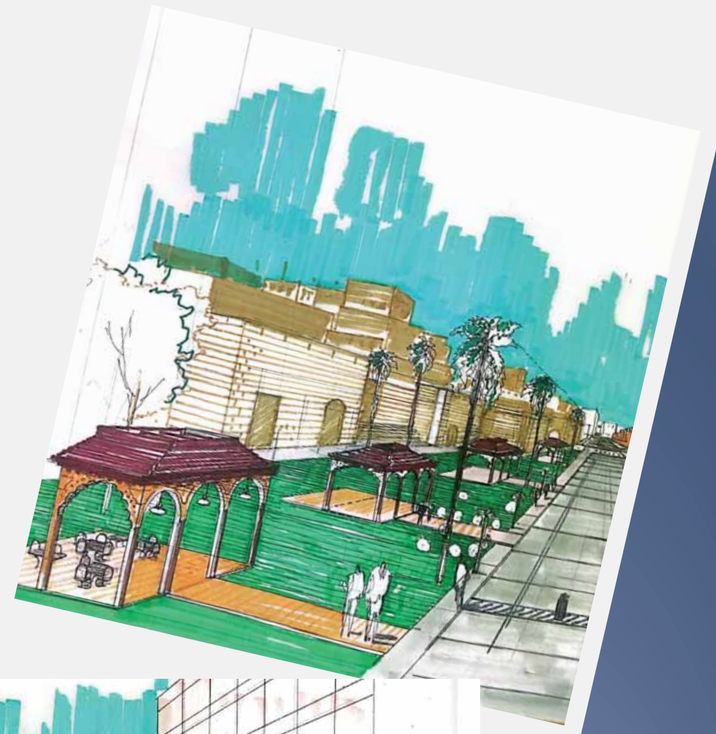

مجلس مدينة حلب

السنة التاسعة عشرة ـ العدد /٥٣٧/ ٢١ تموز ـ يوليو ٢٠٢٤

منتجات المزارعين متوقفة في الحدود الأردنية والحكومة بدور «المتفرج»!!

العقاد لـ«الاقتصادية»: المشكلة متكررة والحل يقع على عاتق الحكومة

■ أمير حقوق

تشتهر سورية بالمنتجات الزراعية (كالخضار والفواكه) التي حجزت لنفسها في الأسواق العربية مكانة مهمة تفردت بها، ما جعلها منافسة لجميع المنتجات الزراعية العربية، وازداد الطلب على استيرادها لسنوات طويلة وخاصة في الدول الخليجية كالمملكة العربية السعودية والإمارات وقطر والكويت بالإضافة للعراق، والتي حققت عائدات مادية جرّاء تصديرها من خلال العمل والحث على تحسين جودة المنتجات والعمل بالشكل الأمثل لتصديرها. وبما أن التصدير يمثل إحدى ركائز القوى الاقتصادية لأي بلد ما، والذي يساهم بتنشيط حركة التجارة الخارجية والتي بدورها تسهم بتحسين وتنشيط وتطوير التنمية الاقتصادية، فنهو التصدير يحرك العجلة الاقتصادية من خلال تأمين فرص كبيرة للبد العاملة الأجنبي وتأمين فرص كبيرة للبد العاملة وتحسين جودة الإنتاج بمختلف أنواعه ومجالاته، لذلك تحرص الدول جميعها للحفاظ على قوتها التصديرية بنتاجها الصناعي والزراعي والتكنولوجي وغيره.

وفي سورية، تركزت العمليات التصديرية على التصدير الزراعي وخاصة في الآونة الأخيرة وبعد الحرب التي تعرضت لها، والتي أوقفت العديد من الصناعات وحدت من إنتاجها، ليتبقى التصدير الزراعي في الواجهة رغم تراجع النمو الزراعي وإنتاجه إثر غلاء مستلزمات إنتاجه وضعف القوة الاقتصادية للمصدرين ونقص الثروة المائية، ورغم ذلك إلا أن تصدير الإنتاج الزراعي لم يلغَ، بل شهد تراجعاً كبيراً، والآن يشهد تصدير المنتجات الزراعية عرقلة ملحوظة ومفتعلة على الحدود الأردنية من خلال توقيف برادات تلك المنتجات أيام طويلة من دون توضيح الأسباب من الجانب الأردني، إذ تصل فترة توقيف البرادات لعشرة أيام، والتي تسهم بإتلاف المنتجات وخسارة التجار المصدرين من دون مساهمة حكومية وتحرك سريع لحل تلك المعضلة ومساعدة المزارعين والتجار والتي تتكرر سنوياً.

انخفاض عدد البرّادات

انخفض عدد برادات المنتجات الزراعية للخضار والفواكه نتيجة العرقلة على الحدود الأردنية لمصلحة البرادات الأردنية، فتقوم الجهات الأردنية بتشجيع التصدير الأردني للخضر والفواكه وتصديرها للدول الأخرى، وتعاكس التصدير السوري لهذه المنتجات، بحسب ما أشار إليه عضو لجنة سوق الهال محمد العقاد في حديثه لـ«الاقتصادية».

٢٥ مليوناً إضافياً!

وأوضح العقاد أن مدة توقيف البرادات السورية في الحدود الأردنية تصل لعشرة أيام، ما يسبب تلفاً في منتجات الخضر والفواكه، وبالتالي بعد هذه المدة تصل للسعودية ويقوم المصدّرون بدفع أجرة نقلها، ويتخلصون من المنتجات المتلفة في أراضي المملكة العربية السعودية، ولم يعد أي برّاد لهذه المنتجات من الحدود الأردنية لسورية بعد العرقلة، وبالتالي يقوم المصدرون بنقل منتجاتهم الزراعية من البرادات السورية للبرادات الأردنية لسهولة النقل والتصدير بأجور تصل إلى ٢٥ مليون ليرة سورية إضافة لتكلفة النقل والتصدير.

وتلف هذه المنتجات الزراعية من خلال عرقلة دخول البرادات السورية في الحدود الأردنية ساهم بتراجع التصدير في سورية بسبب الخسائر الكبيرة التي يتلقاها المصدرون، وهذا ما أثر في تراجع أعداد المصدرين، حسب توصيف العقاد.

معضلة متكررة

وتابع متحدثاً: وهذه المعضلة تتكرر سنوياً من الجانب الأردني لتأمين تصدير منتجاتهم وتقديم كل التسهيلات لها على حساب وقت توقيف البرادات السورية في الحدود الأردنية، فتتم معاملة التاجر السوري في حدود معبر جابر عكس معاملة التاجر الأردني في حدود معبر نصيب، فالتاجر الأردني لا تقف سيارته أكثر من ساعتين، وبالتالي التسهيلات تكون جيدة له عكس تسهيلات الجانب الأردني للتاجر السوري.

وبالتالي يقوم التجار بنقل منتجاتهم من البرادات السورية للبرادات الأردنية لتسهيل حركة تصديرها ونقلها لدول الخليج، فإذا تمت عملية نقل المنتجات الزراعية السورية للبرادات الأردنية تسهل إجراءات النقل والتصدير والعبور، وفق العقاد.

الحل يقع على عاتق الحكومة!

وأعرب العقاد أنه يجب على الحكومة السورية أن تحل هذه المشكلة من خلال التواصل مع الحكومة الأردنية وفهم الأسباب والبحث في الحلول لأن التجار المصدرين لا يستطيعون حل هذه العرقلة، لأن المزارعين لا حول لهم ولا قوة، والتجّار المصدرون لا يستطيعون حل المعضلة هذه، وهذا الأمر أدى إلى تراكم المنتجات الزراعية من الخضار والفواكه لدى المزارعين وتدنّي الأسعار وبالتالي خسائر كبيرة يتلقاها المزارعون والتجّار أيضاً، ودائماً نطالب بالحلول والإجراءات الحكومية اللازمة للمساهمة بحل توقيف برادات المنتجات الزراعية في الحدود الأردنية ولكن لا جدوى، ووزارة الزراعة لم تقم بأي عمل يسعف هذا الواقع.

وفي ختام حديثه مع «الاقتصادية» كشف العقاد أن برادات الخضار والفواكه تخرج من جميع المحافظات السورية، فمثلاً البندورة تصدر من بانياس وطرطوس، وباقي الخضار والفواكه من محافظتي دمشق وريفها، وبيلغ عددها وسطياً ٢٥ إلى ٣٠ براداً يومياً، وأن هذا التصدير ينعش السوق المحلية ولا يؤثر سلباً فيها.

غير منافس

رفع تكاليف الإنتاج الزراعي وخاصة المحروقات والأسمدة التي تعد كأعلى الأسعار في العالم، تترك أثراً متبقياً نتيجة ضعف الرقابة، وبالتالي المنتج الزراعي السوري غير منافس في الخارج، وأسعاره في دول الجوار قليلة جداً عن أسعاره محلياً وهذا ما يعكس سوء إدارة الموارد، حسب قراءة الخبير الاقتصادي أكرم عفيف خلال حواره مع «الاقتصادية».

وأكمل عفيف: أن الاقتصاد التصديري اقتصاد مهم وناجح وصحيح، لكونه يؤمن القطع الأجنبي والذي يؤمن فرص عمل للبد العاملة ولكن حتى الآن المنتج السوري لا يأخذ مكانته في العالم.

وتوقيف البرادات السورية المحملة بالمنتجات الزراعية كالخضار والفواكه جزء من عملية إعاقة العمل والإنتاج والتصدير، وفقاً لعفيف.

وطالب عفيف بأنه يجب العمل على الإنتاج الزراعي بكل التفاصيل من الألف إلى الياء، كتخفيض تكاليف الإنتاج الزراعي وإيجاد البدائل والعمل على منتج نوعي من خلال المنتجات العضوية وإيجاد أسواق تصدير خارجية خاصة بالمنتجات السورية.

لا عمل لوزارة الزراعة

وعن عمل وزارة الزراعة والجهات المعنية في توقيف البرادات المحملة بالمنتجات الزراعية، أكد عفيف أنه لا عمل لها حتى الآن ولم تعوض خسارة الفلاحين والتجار المصدرين، لكونه يجب أن يكون هناك تأمين على الإنتاج الزراعي وهذا جزء من عملها كي لا يقع المزارعون بالخسائر وبالتالي يتدهور وضع المنتجين، وتوقيف البرادات هذه يؤثر في المزارعين والتجار المصدّرين، فطالما تم توقيف البرادات لأيام معدودة، بالتالي تتلف المنتجات وتتضاعف الأجور وبالتالي تزداد قيمة التكاليف وبعدها يخسر المنتج ولم يكرر عمليتي الإنتاج والتصدير.

الجدير ذكره، يجب على الحكومة السورية خاصة الوزارات المعنية بأمر الزراعة والتصدير الزراعي بالتحرك السريع وإجراء كل المحاولات لحل مشكلات المزارعين والمنتجين والمصدرين، بما في ذلك موضوع توقيف البرادات السورية المحملة بالمنتجات الزراعية عبر التواصل المباشر مع نظرائها من الوزارات والمسؤولين، وألا تبقى الحكومة بدور «المتفرج» على منتجات المزارعين التي تتلف في الحدود يؤدي الأمر إلى انخفاض كمية التصدير وتراجع أعداد المصدرين.

ماذا عن المقترحات؟

ويذكر أنه ناقشت اللجنة الاقتصادية في رئاسة مجلس الوزراء في شهر آذار الماضي واقع تصدير الفائض من المنتجات الزراعية ومعوقات دخولها إلى الأسواق الخارجية وسبل زيادة كمياتها بما ينعكس إيجاباً على حالة الإنتاج الزراعي والتوازن السعري النسبي في الأسواق الداخلية، وقدمت اللجنة الاقتصادية مجموعة من المقترحات لتلافي الصعوبات التي تعترض الصادرات الزراعية السورية، حيث وافق رئيس مجلس الوزراء المهندس حسين عرنوس على توصية اللجنة المتضمنة تكليف وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي المتابعة مع الجهات المعنية لوضع مقترحات تلافي معوقات العملية التصديرية للمنتجات الزراعية موضع التنفيذ، وبعد قرابة أربعة أشهر من هذه المقترحات والتوصيات أليس من المجدي أن تكون بوادر الحل بدأت؟ ووضعت الخطط والمشاريع للتنفيذ؟ والتوصيات والمقترحات تحولت لأولويات تسعف القطاع الزراعي وتأمين العملية التصديرية وتذليل العقبات والمعوقات أمام دخول منتجاتنا السورية للأسواق الخارجية.

أليس الوقت الذي مضى كافياً لتحويل هذه الاقتراحات والتوصيات المكتوبة للعمل على أرض الواقع؟

وحسب إحصائية رسمية عام ٢٠٢٠ فإن الصادرات الزراعية السورية إلى دول العراق والخليج العربي شكلت ما نسبته ٧٣ بالمئة من الكمية الإجمالية للصادرات الزراعية في عام ٢٠١٩، حيث زادت الكميات من المواد الزراعية المتنوعة والمصدرة إلى دول الخليج العربي زيادة ملحوظة، حيث وصلت إلى نحو /٨٥/ ألف طن في عام ٢٠١٩، في حين كانت بنحو /١٤/ ألف طن في عام ٢٠١٨، واليوم إذا أدرجت إحصائية التصدير الزراعي فهل ستكون النسبة متزايدة أم متدنية؟ هل يتم وضع الأسباب والمعوقات والغوص في دراستها وتقديم الحلول الإسعافية لها؟ والسؤال الأهم الذي يخطر في الذهن هل ستبقى الحكومة السورية بدور المشاهد على عرقلة التصدير الزراعي ورؤية المنتجات الزراعية للفلاحين ضمن البرادات المتوقفة عمداً على الحدود الأردنية، من دون أي ردة فعل.

الطاقات البشريّة كثروة اقتصاديّة حقيقيّة

هل استثمرنا في طاقاتنا الحيّة كما استثمرت دول كثيرة في طاقاتها الميتة؟!

إنّ المعيار الأول لنموّ المجتمعات هو بما تملكه من طاقات بشريّة، فهي المحرّك الأساسي للعلوم والتطور والإبداع والتأهيل وتنظيم المجتمع وبناء وتطوير المقدرات الذاتيّة، التي تساهم بتضافرها في خلق مجتمع محصّن وواعد.

على الرغم من الثروات الكبيرة التي تمتلكها دول الخليج العربي من نفط وغاز، إلا أنها بقيت لعقود عاجزة عن تحقيق نهضة بسبب افتقارها للطاقات البشريّة، فلجأت إلى استقدامها من دول عربيّة وغير عربيّة للاستثمار في مال النفط وتحويله إلى شكل مستدام من أشكال الثروة، وعززت هذه الدول ذلك بكمّ كبير من الإيفادات لطلبتها إلى جامعات مختلفة في العالم، ليكون لهم دور فاعل في الاستثمار الأفضل لمقدرات دولهم، وهنا لا أقول إن دول الخليج قد نجحت تماماً في الاستثمار في عائدات النفط والغاز بالشكل الأفضل، فهي ما زالت إلى حدّ ما أسواقاً استهلاكية مع خطوات تتأرجح بين الحقيقيّة والزائفة في بناء دول تقوم على مقدرات طاقاتها الحيّة فوق الأرض، لا ثرواتها المدفونة تحتها.

أبدأ بهذا الاختصار لأتساءل: أين نحن في سورية اليوم؟ وهل استثمرنا في طاقاتنا الحيّة كما استثمرت دول كثيرة في طاقاتها المَيّتة؟ وكيف السبيل للاستثمار الأمثل لهذه الطاقات البشريّة لتكون فاعلة وهي التي ساهمت في بناء وتنظيم وتطوير كثير من الدول العربية؟ لسنا هنا بصدد تقييم سياسات تعود لعقود مضت، وما كان لها وما كان عليها، وبالأخص قانون التأميم الذي صدر في عام ١٩٦١، الذي فقدت سوريّة بموجبه العديد من صناعاتها الإستراتيجية ورؤوس أموال وصناعيّين وشركات ومصارف، ولكن عواقب هذا القانون السلبيّة كانت بسيطة جداً مقارنة بما سببته الحرب على سورية من خسارات في نواحي الحياة كافة.

الطاقات البشرية في سورية متقدّمة عنها في دول الخليج العربي، وربّما لا يناظرها إلا في مصر، وقد ساهمت هذه الطاقات في تطور كثير من المجتمعات، ليس فقط في الخليج العربي، بل أيضاً في دول عربيّة أخرى، وتذكر هذه المجتمعات الدور المبكّر للمواطن والتاجر والصناعي والأكاديمي والفنّي السوري في بناء مجتمعاتها في مختلف المجالات.

من الصعب حصر النتائج الكارثيّة التي أصابت مجتمعنا السوري جراء الحرب عليها، ولكن سأركز في موضوعي على هجرة الكفاءات السورية من جميع الاختصاصات وفي المجالات كافة. فالحرب وما رافقها من مصاعب وتحدّيات دفعت الكثير من طاقاتنا البشرية للهجرة، وكان ذلك بمنزلة نزيف حقيقي لحاضرنا، ومعطّل لإعادة بناء مجتمعنا، فهل اتخذت الجهات المعنيّة القرارات اللازمة في الوقت المناسب لمنع حصول ذلك أو الحدّ من حصوله؟ وهل أولت وتولي هذه الجهات هذه القضيّة ما تستحقّه من الدراسات لوضع خطط ناجعة له؟

والطاقات البشريّة لا تقتصر فقط على من غادر سورية، بل أيضاً من بقي فيها ويعاني في حياته وعمله ومهنته من تحدّيات الحرب وما بعدها، فقد أصاب معظمهم إحباط مصاعب الحياة وتأمين مستلزماتهم أو استمرار عطائهم بطريقة مرضية أو تعكس مستوى فكرهم أو تميزهم أو إبداعهم، ولا تخلو هذه الفئة من المنتظرين على رصيف السفر ليجدوا لنفسهم مهرباً من هذا الواقع.

ربما وجدت الجهات المعنيّة في هجرة الشباب السوري عاملاً مساعداً في دعم هؤلاء الشباب لعائلاتهم مادياً في هذا الواقع الاقتصادي الصعب الذي أصاب الجسد السوري، ولكن، هل وضعت هذه الجهات هذا الأمر في ميزان الربح والخسارة؟

إنّ أي دراسة منهجيّة تأخذ الجوانب المختلفة لهذا الموضوع ستظهر أننا خسرنا كثيراً، وخسائرنا ليست مرحليّة أو عابرة إطلاقاً، بل هي لركن أساسي من أركان التعافي، فهجرة الصناعيين عطّل قطاع الصناعة، وهجرة الفنيين أدى إلى تردي قطاع الخدمات، وهجرة الأكاديميين أفرغ جامعاتنا من كوادرها الأهم، وهجرة الأطباء المميّزين أدى إلى واقع مزر لقطاعنا الطبي، وهجرة المهندسين أدى إلى الشلل الإبداعي لقطاع عملهم، والأهم تبقى هجرة الشباب من الخريجين الجدد التي ستعطّل عملية إعادة بناء سورية، إضافة إلى التأثيرات الاجتماعيّة الأخرى لعمليات الهجرة هذه، ويبقى الثمن الأكبر هو الزمن المطلوب لإعادة بناء جيل جديد من هذه المقدرات.

وهجرة الشباب الخريجين الجدد لم تكن فقط خسارة للعنصر الشاب، بل أيضاً سبّبت خسائر كبيرة لأهاليهم، حيث إن تكاليف سفرهم كانت مرتفعة، سواءً سافروا بطرق غير شرعيّة وما استوجبه ذلك من دفع أموال للوصول إلى الدول التي وصلوا إليها، أو بغرض الدراسة وما استوجبه ذلك أيضاً من إيداعات لمبالغ مالية كمصاريف لسنوات دراستهم، علماً أن تأمين ذلك استوجب على كثير من الأهالي بيع ممتلكاتهم أو أراضيهم مصدر رزقهم.

إن عمليّة عودة الطاقات البشرية السورية إلى أرض الوطن هي أكثر من إطلاق صرخة « يا أهل النشامى»، أو مخاطبتهم بأغنيّة وطنيّة أو إحياء الشعور الوطني لديهم؛ إنها بحاجة إلى توفير البيئة الملائمة لذلك من خلال استراتيجية متكاملة مبنيّة على أسس علمية ودراسات تخصصيّة تحيط بجوانب المشكلة وتجارب دول أخرى اعتمدت على طاقاتها في الخارج لإعادة بناء مجتمعاتها، وهذا يحتاج لتضافر كامل أدوات هذه العمليّة.

يقول الكاتب الروسي ديستويفسكي «إذا ركبت القطار الخطأ فحاول أن تنزل في أول محطة؛ لأنه كلما زادت المسافة زادت تكلفة العودة»، وهذا يعني في لغة واقعنا أن التأخر في وضع خطط لوقف حالة النزيف أو تهيئة الظروف لعودة من ينتظر العودة يعني الوصول إلى مرحلة اللاعودة، فالتأخر في وضع رؤية متكاملة سيجعل قرار عودة الكفاءات السورية شبه مستحيل، وخاصّة بعد انتظام أولادهم في مدارس أجنبية واعتيادهم على الحياة فيها وتشكيل شبكة العلاقات مع محيطهم الجديد، وهنا فالخسارة ليست فقط لجيل واحد بل لعدّة أجيال.

بدأت تايوان نهضتها بتشجيع جميع كفاءاتها في الخارج على العودة إلى تايوان والعمل لنهضة البلاد، واستطاعت بذلك أن تُصبح من أغنى الدول في العالم وأكثرها تطوراً، فلماذا نسير نحن بالاتجاه المعاكس؟ إن السير في اتجاه الاستثمار في كفاءاتنا يعني أن نحلّل كل الأسباب الموجبة لذلك، وأن نضع الخطط الكفيلة بالحدّ من هذه المصاعب وصولاً إلى إيجاد حلول مستدامة لها.

لا بد من النظر إلى طاقاتنا البشريّة على أنها ثروة وطنيّة وعامل أساسي في نهضة بلدنا في المجالات كافة، وانطلاقاً من ذلك فإننا بحاجة إلى دراسات متكاملة وتخصصيّة تأخذ بالحسبان جوانب الموضوع كافة، بما فيها العامل التحفيزي والتشجيعي، فكلّ مواطن سوري، داخل القطر أو خارجه، هو قيمة حقيقيّة ويجب الاستثمار فيه بالشكل الصحيح حتى يتكامل عطاؤنا جميعاً لما هو خير للوطن.

■ أيمن أحمد علوش
دكتوراه في السياسة الدولية
دبلوماسي سوري متقاعد

إشراقات

أيها المجلس الكريم... أنت في حضرة الشعب

ليس لمجلس الشعب دور اقتصادي تنفيذي مباشر، فهو لا يضع السياسات ولا يصوغ القوانين، هو يوافق أو لا يوافق عليها، يُقرها أو لا يُقرها، يستمع لبيان الحكومة المتضمن رؤيتها وبرنامج عملها في بداية تشكيلها، يناقش ويُقر الموازنة العامة وقطع الحسابات السنوية للدولة، يدرس خطط التنمية لمختلف الوزارات، يدرس القوانين الاقتصادية وغير الاقتصادية، يناقشها، وقد يُعدّل بعضاً من أحكامها، ومن ثم يُقرها، وبالتالي فإن ما يصدر عن مجلس الشعب وما يوافق عليه هو المنصة والقاعدة التي ينطلق منها، ويُبنى عليها عمل الحكومة، وهو المؤشر الذي على أساسه يراقب المجلس الأداء الحكومي، ويقيّمه.

فمجلس الشعب لا يحكم ولا يُدير ولا ينفذ، إلا أنه، إضافة إلى مهامه التشريعية، هو الذي يحوكم العمل الحكومي، يراقب الأداء، ويُساءل من لا يُنفّذ ولا يُطبّق، ويحاسب الجهة التي تُقصّر وتتقاعس وتفشل في تحقيق الأهداف العامة، وبالتالي ليس صحيحاً، كما تعتقد عن حسن نية شرائح عريضة من الناخبين وكما تقول، للتهرب من الإحراج، قلة ليست قليلة من أعضاء مجلس الشعب، أن مجلس الشعب ليس مسؤولاً عن أداء ونتائج عمل الجهات الحكومية لكونه ليس جهة تنفيذية، وليس صحيحاً كذلك أنه ليس طرفاً وشريكاً تشريعياً رقابياً في إخفاقاتها إن أخفقت وفي نجاحاتها إن نجحت، ما دامت الحكومة بجميع جهاتها تعمل في ضوء وحدود تشريعاته، وما دامت تخضع لرقابته ومساءلته ومحاسبته، لذا فإن صمت مجلس الشعب حيال تقصير هذه الجهة الحكومية أو تلك، يُعد أكثر من تقصير في أدائه لمهامه وواجباته الدستورية.

على هذه الأرضية، وفي إطار الحق الدستوري للناخب أيضاً، يجب أن يستند تقييم أداء مجلس الشعب كمؤسسة وأداء أعضائه كأفراد منتخبين، وخاصةً منهم وأولهم رفاقنا البعثيون ممثلو الحزب ورؤساء المنظمات الشعبية، وعلى الأخص تجاه القضايا التي تهم وتمس الشرائح العريضة من العاملين والكادحين وذوي الدخل المحدود.

لا شك بأن كلتا السلطتين التشريعية والتنفيذية، في خندق واحد، يتكامل عملهما ليصب في مصلحة الوطن والمواطن، ولكنهما ليستا على الضفة ذاتها في هذا الخندق، بل على ضفتين متقابلتين، لكي ترى إحداهما الأخرى وتحسب حسابها وتراعي وجودها، ولتقف السلطة التنفيذية على ضفتها، لتشتغل وتقوم بما عليها، ولتضع ما تريد من إستراتيجيات وسياسات في إطار صلاحياتها الدستورية، ولتتخذ ما تراه مناسباً من قرارات وتطبق ما هو لازم من إجراءات، في ظل تشريعاتها النافذة وواجباتها الوطنية ومهامها الوظيفية.

وليكن مجلس الشعب على الضفة الرديفة الموازية المقابلة، الصديق اللدود والخصم الشقيق للجهات التنفيذية، مسلحاً بدستورية دوره وحاملاً مصالح ناخبيه، ليكون الحكَم بحوكمته، والحاكم الرقابي بدراسات وتوصيات لجانه وآراء أعضائه، وصاحب الرأي الحق بحاكمية الحكومة وحكمة أدائها ونتائج عملها.

أما المواطن، وهو على كل الضفاف، يثق بالسلطات جميعها، ويؤمن بها وبرسالتها، لكنه، بالوقت ذاته يثق بعقله ويعرف مصلحته، ولا يستطيع بالتالي إلا أن يؤمن بما يلمسه وما ينعكس عليه من نتائج على أرض الواقع، وعلى هذا الأساس يحكّم على الأداء ويُقيم النتائج.

فإذا تحسبت الحكومة القادمة لمجلس الشعب الجديد، فلن تكون جريئة جداً في اتخاذ القرارات غير الشعبية، وإذا تحسب مجلس الشعب الجديد لأصوات ناخبيه، فسوف يكون أكثر جرأةً في حراكه وسعيه لاتخاذ القرارات الأكثر شعبية، أما إذا لم يتحسب أحد لأحد، فسوف ترتد أصوات الناخبين على مطلبيهم بعد أن كانت لهم.

إن العمل الرقابي واجب، ويتطلب الخبرة والجرأة والموضوعية والمتابعة، ونجاحه يتطلب من المجلس تدعيم لجانه السبع عشرة ورفدها بخبرات ومستشارين، وخاصة الاقتصادية منها، وعلى الأخص لجان الموازنة والقطع والقوانين المالية والتخطيط والإنتاج والزراعة والخدمات، كما يتطلب من أعضائه تواصلاً شعبياً يُعزز الثقة مع الناخبين عبر الوسائل المتاحة، وعلى الأخص عبر وسائل الإعلام الوطنية.

لذا، وللوقوف في حضرة الشعب، لا بد من تعميق وتفعيل الواجب الرقابي للمجلس الجديد. فصلاحياته الدستورية، في السؤال والمساءلة والاستجواب وسحب الثقة، ليست اتهاماً أو تشكيكاً بأحد، ولا عقوبة لأحد، بقدر ما هي الغاية صيانة المصلحة العامة، وضمان العدالة والشفافية والموضوعية ومنع الانحراف والفوقية في العمل التنفيذي، إن وجد.

■ د. عابد فضلية
كلية الاقتصاد-جامعة دمشق

السنة التاسعة عشرة ـ العدد /٥٣٧/ ٢١ تموز ـ يوليو ٢٠٢٤

ترصد «الاقتصادية» كل أسبوع أهم مؤشرات الذهب والنفط وغيرها من التداولات للعملات في الأسواق العالمية وانعكاسها على الأسواق المحلية وفيما يلي حالة المؤشرات..

أثرت حالة عدم اليقين وتوقف التداول في أداء العملات العالمية وحدة تذبذباتها خلال الأسبوع وبشكل خاص حركة كل من اليورو والجنيه الإسترليني والين الياباني واليوان الصيني، حيث تداخلت مجموعة من الأسباب والعوامل في هذه التذبذبات سنوردها لكل عملة على حدة.

يورو /دولار.. الجنيه الإسترليني/دولار:

يظهر الشكل أدناه تطور سعر صرف اليورو مقابل الدولار الأميركي وسعر صرف الجنيه الإسترليني مقابل الدولار الأميركي خلال تداولات الأسبوع السابق:

افتتح اليورو تداولاته على انخفاض في (٢٠٢٤/٧/١٥) مقارنةً بتداولات نهاية الأسبوع السابق بنسبة ٠،١١ بالمئة، كما تراجع الجنيه الإسترليني بنسبة ٠،٢٠ بالمئة.

على حين ارتفع كل من سعر صرف اليورو مقابل الدولار الأميركي والجنيه الإسترليني مقابل الدولار الأميركية في تداولات ٢٠٢٤/٧/١٧ حيث ارتفعت عن تداولات اليوم السابق بنسب بلغت على التوالي ٠،٣٧ بالمئة و٠،٣٣ بالمئة. وقد كان المحرك الأساسي لارتفاع سعر الصرف هو تراجع نشاط البناء الجديد في منتصف العام الحالي بنسبة ٢٦ بالمئة مقارنةً بالعام السابق.

وقد اختتمت التداولات في (٢٠٢٤/٧/١٩) على انخفاض ملحوظ حيث انخفض سعر صرف الجنيه الاسترليني بنسبة بلغت ٠،١٥ مع ارتفاع الدولار الأميركي والترقب بخصوص السياسات النقدية التي ستتبعها البنوك المركزية في بريطانيا والولايات المتحدة الأميركية.

التحركات السعرية لليورو والجنيه الإسترليني مقابل الدولار الأميركي:

دولار/ين.. دولار/ يوان:

يظهر الشكل المرفق تطور سعر صرف الدولار الأميركي مقابل الين الياباني واليوان الصيني خلال تداولات الأسبوع السابق:

شهدت تداولات الدولار الأميركي مقابل الين الياباني واليوان الصيني تذبذبات حادةً بين الارتفاع والانخفاض.

في تداولات بداية الأسبوع السابق (٢٠٢٤/٧/١٥) ارتفع سعر صرف الدولار الأميركي مقابل الين الياباني مقارنةً بتداولات اليوم الذي سبقه بنسبة ٠،٠٨ بالمئة متأثراً بفجوة سعر الفائدة بين اليابان والولايات المتحدة الأميركية.

على حين انخفض سعر صرف الدولار الأميركي مقابل الين الياباني في تداولات منتصف الأسبوع (٢٠٢٤/٧/١٧) بنسبة انخفاض ١،٣٨ بالمئة عن تداولات اليوم السابق بتأثير حالة التدخل التي قام بها البنك المركزي الياباني للتدخل في سوق القطع للحفاظ على سعر الصرف عند مستويات مقبولة

وفي تداولات نهاية الأسبوع (٢٠٢٤/٧/١٩) ارتفع سعر صرف الدولار الأميركي مقابل الين الياباني بنسبة قاربت ٠،٠٧ بالمئة متأثراً بصدور بيانات التضخم في اليابان والتي تشير إلى ارتفاع مؤشر أسعار المستهلك بنسبة ٢،٦ بالمئة.

وفيما يتعلق باليوان الصيني فكان الاتجاه العام هو ارتفاع سعر صرف الدولار الأميركي مقابل اليوان الصيني في تداولات معظم أيام الأسبوع.

التحركات السعرية للدولار الأميركي مقابل الين الياباني واليوان الصيني:

أسعار المعادن:

يظهر الشكل أدناه تطور كل من أسعار الذهب العالمية والألمنيوم والنحاس:

سيطر الاتجاه الهبوطي على أداء سوق المعادن في تداولات بداية الأسبوع حيث شهدت أسعار أونصة الذهب والألمونيوم والنحاس انخفاضاً مقارنةً بنهاية التداولات في الأسبوع الذي سبقه بنسب تقارب على التوالي ٠،١٥ بالمئة و٠،٧٩ بالمئة و١،٤٥ بالمئة متأثرةً بزيادة الإقبال على الاستثمار في الاستثمارات ذات المخاطر مثل الأسهم والعملات.

ولعلّ من أبرز التحركات السعرية هو التحركات السعرية في تداولات (٢٠٢٤/٧/١٦) حيث ارتفع سعر أونصة الذهب العالمية مسجلاً ٢،٤٦٩ دولار أميركي للأونصة وبنسبة ارتفاع عن تداولات اليوم السابق بنسبة ١،٩٢ بالمئة ويأتي هذا الارتفاع في سعر الذهب مع ترقب المستثمرين لإجراءات البنك الفيدرالي الأميركي بخصوص التضخم.

واختتم الذهب تداولاته على انخفاض في ٢٠٢٤/٧/١٩ مسجلاً ما يقارب ٢،٤٠٤ دولار أميركي للأونصة وبنسبة انخفاض ١،٦٧ بالمئة عن تداولات اليوم السابق (٢٠٢٤/٧/١٨) متأثراً بالخلل التقني في أنظمة Microsoft الذي أدى إلى توقف معظم أنظمة التداول.

التحركات السعرية لأسعار الذهب العالمية والألمنيوم والنحاس:

أسعار النفط والغاز:

يوضح الشكل أدناه تطور سعر النفط بالدولار الأميركي (خام برنت وتكساس) والغاز خلال تداولات الأسبوع السابق:

افتتحت أسعار النفط تداولاتها على انخفاض ملحوظ لكل من خام برنت وتكساس في تداولات بداية الأسبوع عند مستوى ٨٥،٨٤، ٨٤،٨٤ دولاراً أميركياً للبرميل وبنسب انخفاض بلغت على التوالي ٠،٢١ بالمئة و٠،٢٢ بالمئة مقارنةً بنهاية تداولات الأسبوع الذي سبقه متأثرةً بانخفاض الطلب على النفط.

كما شهدت أسعار النفط العالمية ارتفاعاً في تداولات (٢٠٢٤/٧/١٧) حيث سجل سعر نفط خام برنت ٨٥،٠٥ دولاراً أميركياً وبنسبة ارتفاع ١،٥٨ بالمئة عن تداولات اليوم السابق (٢٠٢٤/٧/١٦) ويأتي ذلك مدعوماً بتراجع مخزونات النفط الأميركي بمقدار ٥ ملايين برميل ما يزيد من الطلب على الوقود في الولايات المتحدة الأميركية وانعكاسها إيجابياً على أسعار النفط العالمية.

واختتم أسعار المحروقات تداولاتها على انخفاض في ٢٠٢٤/٧/١٩ مسجلةً لكل من خام برنت، تكساس، والغاز على التوالي ٨٤،٦٢، ٨٠،٦٢، ٢،٠٩ دولار أميركي ويأتي هذا الانخفاض نتيجة حالة عدم اليقين بخصوص وضع الاقتصاد العالمي. كما أن التذبذب في أسعار الغاز العالمية ناجم عن حالة عدم الاستقرار في الدول المستوردة والمصدّرة للغاز.

التحركات السعرية لأسعار النفط والغاز:

مؤشرات الأسواق المالية:

مؤشرات الأسواق المالية العالمية

يوضح الجدول المرفق مؤشرات الأسواق المالية العالمية:

شهدت الأسواق المالية العالمية المتقدمة اتجاهاً هبوطياً متأثرةً بمجموعة من العوامل السياسية والاقتصادية والتي نبينها على النحو الآتي:

تأثر سوق تداول الأسهم في الولايات المتحدة الأميركية بشكل سلبي مع الخطأ التقني في شركة Microsoft وكان الأثر على مؤشر NASDAQ أكبر من أثرها على مؤشر S&P500 حيث انخفض مؤشر NASDAQ بنسبة ٣،٥٢ بالمئة مسجلاً ١٧،٨٣٦ نقطة كما انخفض مؤشر S&P500 بنسبة ١،٧٥ بالمئة مسجلاً ٥،٥٥٣ نقطة في نهاية تداولات الأسبوع (٢٠٢٤/٧/١٩).

وأثرت بعض القطاعات في السوق المالية الألمانية بشكل سلبي حيث انخفض مؤشر DAX30 بنسبة قاربت ٠. ٣٨ بالمئة مسجلاً ١٨، ١٧٦ نقطة في تداولات نهاية الأسبوع متأثراً بتراجع أداء قطاع التكنولوجيا وقطاع البناء.

كما أثرت حالة عدم اليقين حول الاقتصاد البريطاني في مؤشرها الأساسي FTSE100 حيث سجل في ٢٠٢٤/٧/١٩ ما يقارب ٨، ١٥٢ نقطة وبنسبة انخفاض ٠. ٣٨ بالمئة.

مؤشرات التداول في الأسواق المالية العالمية:

الفترة	مؤشر البورصة الأمريكية s&p500	مؤشر البورصة الأمريكية NASDAQ	مؤشر السوق المالية البريطانية FTSE100	مؤشر السوق المالية الألمانية DAX30
بداية الأسبوع	5,631.22	18,485.91	8,183	18,590.00
نهاية الأسبوع	5,532.70	17,835.60	8,152	18,176.25
التغير المئوي	1.75- بالمئة	3.52- بالمئة	0.38- بالمئة	2.23- بالمئة

مؤشرات الأسواق المالية العالمية الناشئة:

يوضح الجدول أدناه مؤشرات الأسواق المالية العالمية: تباين أداء الأسواق المالية الناشئة حيث سجل مؤشر السوق المالية اليابانية NIKKIE ٢٢٥ ما يقارب ٤٠،٠٦٤ نقطة وبنسبة انخفاض ٢،٩٣ بالمئة مقارنةً بتداولات بداية الأسبوع متأثراً بالخسائر في قطاعي التأمين والآلات الدقيقة.

على حين ارتفع مؤشر شنغهاي المركب SSEC في تداولات نهاية الأسبوع مسجلاً ٢،٩٨٢ نقطة وبنسبة ارتفاع ٠،٢٧ بالمئة.

مؤشرات التداول في الأسواق المالية العالمية الناشئة:

الفترة	مؤشر السوق المالية الصينية SSEC	مؤشر السوق المالية اليابانية NIKKI225
بداية الأسبوع	2,974.00	41,275.00
نهاية الأسبوع	2,982.00	40,064.00
التغير المئوي	0.27 بالمئة	2.93- بالمئة

مؤشرات الأسواق المالية العربية:

سجل أداء الأسواق المالية العربية منحنىً إيجابياً حيث ارتفع مؤشر سوق دمشق للأوراق المالية DSX مسجلاً ٧٩،٨٢٧ نقطة في ٢٠٢٤/٧/١١ وبنسبة ارتفاع تقارب ١،١٧ بالمئة مقارنةً ببداية الأسبوع مدفوعاً بالطلب على أسهم القطاع المصرفي.

كما ارتفع مؤشر السوق المالية السعودية فقد سجل المؤشر العام لها TASI ما يقارب ١٢،١٨٨ في نهاية تداولات الأسبوع السابق وبنسبة ارتفاع ٢،٥٨ بالمئة عما كان عليه في بداية تداولات الأسبوع بدعم من معظم القطاعات.

كما ارتفع مؤشر السوق المالية المصرية EGX30 ليسجل ٢٨،٦٥٤ نقطة في تداولات ٢٠٢٤/٧/١٨ وبنسبة ارتفاع ٢،٥١ بالمئة.

مؤشرات التداول في الأسواق المالية العربية:

الفترة	مؤشر السوق المالية السعودية TASI	مؤشر السوق المالية المصرية EGX30	مؤشر سوق دمشق للأوراق المالية
تداولات بداية الأسبوع	11,882	27,952	78,901
تداولات نهاية الأسبوع	12,188	28,654	79,827
التغير المئوي	2.58 بالمئة	2.51 بالمئة	1.17بالمئة

الاقتصادية
AL-IQTISSADIYA
السنة التاسعة عشرة ـ العدد /٥٣٧/ ٢١ تموز ـ يوليو ٢٠٢٤

خطأ تقني أم هجوم سيبراني؟
٢٣ مليار دولار خسائر مايكروسوفت بسبب تعطل نظامها

بدأت العديد من المطارات والمستشفيات بالعودة للعمل تدريجياً بعد عطل تقني عالمي أصاب نظام ويندوز الشهير من مايكروسوفت في الساعات الأولى من صباح الجمعة الموافق ١٩ تموز الجاري، حيث ضرب عطل أنظمة تكنولوجيا المعلومات في العديد من الكيانات والمنشآت المهمة حول العالم مسبباً فوضى كبيرة وخسائر بالملايين.

ولكن ماذا عن خسائر شركة مايكروسوفت نفسها، تكبدت مالكة نظام ويندوز ملايين الدولارات خلال الساعات القليلة التي تسبب فيها الخلل بانهيار نظامها البيئي، وإلى جانب الشركات التي ضربها العطل بشلل تام لساعات، خسرت مايكروسوفت ما يزيد على ٢٣ مليار دولار في البورصة الأميركية.

ووفقا لموقع صحيفة «واشنطن بوست» الأميركية، فقد قدرت خسائر جميع الشركات التي توقفت أنظمتها بسبب عطل ويندوز من مايكروسوفت بنحو ٣،٢ تريليون دولار، من بين مطارات ومستشفيات وبنوك ووسائل إعلام عالمية.

فيما أكدت بعض التقارير المتأخرة التي ظهرت مساء الجمعة، على خسائر شركة كراودستريك CrowdStrike، صاحبة التحديث الأمني الذي تسبب بالعطل التقني الذي ضرب نظام مايكروسوفت حول العالم بنحو ٢٠ مليار دولار من قيمتها السوقية في البورصة الأميركية، حيث سجلت أسهم الشركة أسواء أداء لها منذ عام ٢٠٢٢.

ويتوقع الخبراء أن تتكبد مايكروسوفت خسائر مالية ضخمة نتيجة هذا الانقطاع، حيث من المتوقع أن تفقد العديد من عملائها أو أن تطالب الشركات والهيئات المتأثرة بالانقطاع، والتي تعتمد على أنظمة مايكروسوفت لإدارة عملياتها اليومية، بالتعويض المادي عن أضرار التي حدثت نتيجة تعطيل عملياتها اليومية ما تسبب بخسائر ضخمة بأعمالها.

ومع تدفق التقارير عن انقطاع الخدمة من جميع أنحاء العالم، تم إلقاء اللوم في انقطاع تكنولوجيا المعلومات على تحديث برنامج مكافحة الفيروسات في شركة الأمن العالمية Crowdstrike، والذي انحرف عن مساره، حيث أصبحت الأجهزة، مثل أجهزة الكمبيوتر والهواتف «معطلة تماماً»، ما يعني أنها غير قادرة على العمل كما ينبغي بسبب البرامج التالفة.

وقد أدى انقطاع كبير في تكنولوجيا المعلومات إلى توقف البنوك ووسائل الإعلام وشركات الطيران عن العمل صباح يوم الجمعة، ما تسبب بفوضى في تسجيل الوصول بالمطار، وإلغاء الرحلات الجوية، وتعطيل الخدمات في جميع أنحاء العالم.

ويرجع سبب إيقاف تلك الخدمات حول العالم هو تعطل وخطأ بمستشعر Falcon التابع لشركة كراودستريك CrowdStrike الذي تستخدمه الكثير من المؤسسات، حيث تسبب تحديث خاطئ بتعطيل كل الأنظمة التي تستخدمه الأجهزة العاملة بنظام ويندوز من مايكروسوفت، ما يعني أن نظام الحماية هو سبب التعطل وليس هجوماً سيبرانياً.

«جوجل» ستتصدى للتطبيقات المنخفضة الجودة في متجرها

قالت شركة جوجل عملاق التكنولوجيا الأميركية الجمعة إنها ستتخذ إجراءات صارمة ضد التطبيقات المنخفضة الجودة في متجر التطبيقات الخاص بها في الشهر المقبل.

وقامت جوجل مؤخراً بتحديث سياستها الخاصة بالبريد العشوائي والوظائف الدنيا، لضمان أن «التطبيقات تتوافق مع المعايير المرتفعة لكتالوج بلاي وتجذب المستخدمين من خلال وظائف عالية الجودة وتجارب المستخدمين»، مؤكدة أن «التطبيقات يجب أن توفر تجربة مستقرة وسريعة الاستجابة وممتعة للمستخدم».

وأوضحت جوجل أيضاً أن «التطبيقات التي تتعطل وليس لديها الدرجة الأساسية من الفائدة الكافية كتطبيقات للهاتف المحمول أو التي تفتقر إلى المحتوى الممتع أو تظهر سلوكا آخر لا يتوافق مع تجربة مستخدم ناجحة وممتعة، لن يتم السماح بوجودها على (جوجل بلاي)».

الاتحاد الأوروبي يستعد لبدء تطبيق قانون الذكاء الاصطناعي!

نشر الاتحاد الأوروبي النص الكامل والنهائي لقانون الذكاء الاصطناعي الذي سيدخل حيز التنفيذ ابتداء من أول آب المقبل، لتكون جميع أحكامه قابلة للتطبيق بالكامل بعد عامين، لكن سيتم تنفيذ بعض منها في وقت أبكر من ذلك.

وحسب موقع البرلمان الأوروبي، ستبدأ الكتلة الأوروبية، بعد 6 أشهر من الآن، بتنفيذ حظر على تطبيقات للذكاء الاصطناعي، مثل التي تستخدم الذكاء الاصطناعي في أنظمة التصنيف الاجتماعي، وجمع وتحليل معلومات التعرف على الوجوه لقواعد البيانات، وكذلك أنظمة التعرف على المشاعر في الوقت الفعلي في المدارس وأماكن العمل.

وبعد إقرار القانون بتسعة أشهر، سيبدأ الاتحاد الأوروبي بإنفاذ معايير وضوابط ممارسات الذكاء الاصطناعي على المطورين، كما سيعمل مكتب الذكاء الاصطناعي للاتحاد الأوروبي مع الشركات الاستشارية لصياغة هذه المعايير.

سيتعين على مطوري نماذج الذكاء الاصطناعي العامة، مثل ChatGPT، بعد عام من إقرار القانون، الامتثال لمتطلبات جديدة تتعلق بالشفافية وإثبات أن أنظمتهم آمنة وسهلة الفهم للمستخدمين.

كما يتضمن قانون الاتحاد الأوروبي للذكاء الاصطناعي قواعد تنطبق على الذكاء الاصطناعي التوليدي والوسائط المعدلة، مثل التأكد من وضع علامات واضحة على الصور والفيديوهات والصوتيات التي تم إنشاؤها عبر الذكاء الاصطناعي، وذلك لتسهيل التمييز بين المحتوى

المنشأ بالذكاء الاصطناعي والمحتوى المصنوع بوساطة البشر.

كما سيتعين على الشركات التي تدرب نماذج الذكاء الاصطناعي الخاصة بها احترام قوانين حقوق الملكية الفكرية أيضاً، ما لم يكن النموذج مخصصاً فقط للبحث والتطوير.

بوح الاقتصاد

«خريطة طريق» للاقتصاد السوري

■ هني الحمدان

■ أي اقتصاد بعيد عن التجديد سيضعف وتتراجع مؤشرات نموه في نهاية المطاف، مهما كانت مقوماته وروافده قائمة، فالتجديد صفة ملازمة ويجب أن يكون بهدف ازدهار الإنسان، فتبني بوصلة جديدة للفكر الاقتصادي يستلزم تكوين رؤى أكثر شمولاً لأنواع النشاط الاقتصادي، التي توفر احتياجات الناس الضرورية وتلبي مطالبهم.

اليوم هناك سياسات اقتصادية ومالية وتوجهات لإجراء تغيرات على جلّ القطاعات الإنتاجية والخدمية، وليس الاقتصادية فقط، وأفصحت الحكومة عن بعض عناوينها، أساسها سياسة اقتصادية للمرحلة المقبلة على المستويين الكلي والقطاعي، ومحددات التنمية الاقتصادية والاستثمار الأمثل للمقدرات الوطنية وأولويات التعاطي في القطاعات المالية والنقدية، والاستثمار والإنتاج والتنمية، إضافة إلى توجهات غنية في مضامينها وسعة أهدافها.

بعد حجم التحديات والأعباء، تأتي بلورة مسارات عمل مختلفة عن تلك المعهودة لتلبي واقعاً بات صعبا جداً، ولابد من تصويب الاعوجاجات وتصحيح طريق الاقتصاد لكي يعطي عوائد ويصل إلى مستويات إيجابية. المرحلة تنشد اقتصاداً بميزات ومشجعات تتوافق مع تغيرات الحياة وظروفها، نريد اقتصاداً قائماً على التنافسية وتحقيق قيم مضافة بإنتاجية عالية، لقد خسرنا كثيراً بسبب تأخر الإصلاحات، وإن تأخرنا أكثر سيعزز ذلك من حالة الجمود، ما سيزيد الأمور تعقيداً ويزيد الكلف المترتبة على الإصلاحات ذاتها، أو ربما على إصلاحات أقل طموحاً في المستقبل.

صحيح لا يوجد إصلاح بالمجان، هناك معوقات مقصودة قد تكون، وغير ذلك، وربما تجابه بمقاومة التغيير، لكن المهم هو كسر حالة الجمود وعدم التراجع عن المضي قدماً ببرامج الإصلاح المنشودة، فالمفردات التي تحدثت عنها الحكومة وفق سياسة التصويب المنتظرة: تحفيز النمو الاقتصادي وتحقيق استقرار مستوى الأسعار وتعزيز الاستثمار والإنتاج وتنمية الصادرات وتقليل فاتورة الاستيراد وتحسين مستوى معيشة المواطنين، والتركيز على القطاعات التي تحقق القيم المضافة، وغيرها من الأهداف الأخرى على صعد عدة، توحي بنهج جديد بدأت ملامحه بالتشكل، ما يهيئ منظومة عمل جديدة بأساليب وطرائق من نوع آخر.

فحرص الدولة كان كبيراً على تحقيق التنمية الشاملة للمجتمع، والارتقاء بمكانة الاقتصاد وما سيعكسه على واقع المواطن بعد اعتماد سياسات جديدة، كل ذلك كان بالتوازي مع سن وإصدار واعتماد الأنظمة والقوانين واللوائح الضامنة لعمل مؤسسات الدولة وفق آلية عمل تكاملية تمكنها من تحقيق الأهداف المتنوعة التي ستعتمدها وتنفذها الحكومة بخططها التنموية والإستراتيجية المتمثلة بالتحول، من أجل الوصول إلى تحقيق المنفعة العامة والمصلحة العليا للمواطن والمجتمع والدولة.

إن أول خطوة من خطوات النجاح والبناء والتنمية والازدهار تبدأ بوضع برامج اقتصادية ومسارات عمل سليمة ومرنة أساسها العمل والإنتاجية، وتحقيق رغبات وطموحات المواطن بأيسر الطرق وأسرعها، وخطة التحولات وعمل الخريطة الجديدة تفرض معاقبة كل من يتجاوز الأنظمة والقوانين، وكل من يسعى لخدمة مصلحته الخاصة على حساب المصلحة العامة، وكل من حنث بالقسم وخان الأمانة التي كلفته بها الدولة، فإما أن تكون تقدماً وتنميةً وازدهاراً ناتجاً عن الالتزام بالأنظمة والقوانين، والعمل بإخلاص وتهيئة الكوادر الإدارية المهنية، وإما انحطاطاً وتخلفاً وتراجعاً واعتماداً على ما يصل من توريدات الخارج!!

لم يعد غائباً على أحد منا ما يواجهه اقتصادنا ومجتمعنا من تشوهات تنموية راهنة، تحولت إلى تحديات جسيمة أعاقت تقدم التنمية الشاملة، بدءاً من ارتفاع معدلات البطالة، وتفاقم أزمة الإسكان، وتعثر تنفيذ المشروعات التنموية، وتلوث كثير من الأعمال برزايا الفساد المالي والإداري وأشكال الاحتكار والتلاعب بالأسعار والتستر والغش التجاري، والتأخير في تنويع قاعدة الإنتاج المحلية، وغيرها من التشوهات المعوقة لأي اقتصاد، ما استوجب تغيير بوصلة العمل والتوجه، فالأوضاع القديمة السابقة للاقتصاد طوال عقود خلت، أنتجت إيجابيات عديدة تنموياً واقتصادياً واجتماعياً، إلا أنها أيضاً أفرزت تشوهات بالغة الخطورة، منها تضاؤل الإيجابيات مقابل تصاعد التشوهات عقداً بعد عقد، الذي اقتضى بدوره ضرورة قصوى لإجراء تغييرات وإصلاحات جذرية لهيكلية الاقتصاد، تستهدف وضعه على طريق آخر أكثر أماناً واستقراراً، وستتصاعد نتائجه الإيجابية على الاقتصاد والمجتمع عاماً بعد عام، وصولاً إلى نهاية مرحلة التحولات.

إنه طريق بالغ الأهمية للتحول والإصلاح وإن حمل ذلك في بدايته بعض المشاق على الجميع، إلا أنه سيكون أخف وطأة بدرجات كثيرة من وطأة النتائج المريرة لنهاية الطريق القديم، الذي شكل عقبة كبيرة وسبب ما سبّب من تراجعات وتعثرات وفشل كلي في السياسات.